جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية العامة

نظرية أمارتيا سن في العدالة
ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفدرالية

تلخيص

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

الباحث
تحسين حمه سعيد شمس الدين

تحت إشراف
أ. د. رضا عبدالسلام

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٣ م

المقدِّمة

إن العدالة ليست الحاجة الأساسية للمجتمع و إحدى القيم المهمة في الحياة الإنسانية فقط، بل تعتبر من أقدم المفاهيم التي أمر الله سبحانه البشر معرفتها وتحليلها ومحاولة تطبيقها في أرض الواقع، فالبحث عن العدالة قديم قدم الإنسان على الكرة الأرضية، ولكنه و على الرغم من المحاولات الكثيرة من قبل الفلاسفة والمفكِّرين في بيان مضمونها وكشف أبعادها وشرح تأثيراتها على الواقع و تفسير علاقاتها مع االعلوم والحقول المعرفية الأخرى، ومع كل ما حصل الإنسان عليه من نتائج خلال جهده الكبير و محاولاته الكثيرة من عمره الطويل الذي أفناه في سبيل الوصول الى معرفة ماهية والحد النهائي للعدالة، الا أنها مازالت في غاية الغموض والإبهام وأن ماحقَّقه الفلاسفة والمفكِّرون وفقهاء القانون مازال أقل من أن يمكن للبشرية أن تفتخر بأنها عرفت معنى العدالة وكشفت دلالاتها، ولهذا أن النظريات الأخلاقية ومنها نظريات العدالة(لأن العدالة في النتيجة مفهوم أخلاقي) هي من أقدم النظريات الفلسفية والفكرية وأكثرها مداولة وجعلها موضوعا للدراسة، وما زالت المحاولات مستمرة و الجهود مبذولة، والأقلام تكتب وجهابذة البشر يفكِّرون والنظريات تظهر كل هذا في سبيل الوصول الى نتيجة تشفي النفوس المتعطشة لمعرفة حقيقة هذا المفهوم!.

إن البشر يحاول معرفة ما استشكل عليه من حقائق الأشياء، ومعرفة حقيقة الأشياء أحد الصفات الوجودية الأساسية للبشر وإحدى الغرائز العميقة فيه، ولهذا يلتذ كثيرا بمعرفة ما لم يكن يعلمه، ويعادي ما كان مجهولا عنده، بل يبدو أن الإنسان مقصور على معقولاته و تصوراته، فإن الاستعداد الدركي و معرفة حقيقة الأشياء المحسوسة والمفاهيم المعنوية استعداد أصيل في الإنسان، فمعرفة مفهوم غير معلوم من مقتضيات القوة العلمية عند الإنسان، فكيف

الحال إذا كان هذا المفهوم من المفاهيم المهمة التي يحتاج إليها الإنسان لتدبير حياته مع الآخرين في المجتمع . فإن كان الإنسان يحاول معرفة حقيقة الأشياء من أجل االمعرفة، فإن معرفة حقيقة العدالة لاتقتصر على المعرفة فقط، بل أن الإنسان بحاجة الى معرفة حقيقة العدالة لأنه يحتاج إليها ولا يمكن أن يعيش بدونها، فإن أساس معرفة الإنسان لمفهوم العدالة لاتكمن في المعرفة والاستعداد العلمي فقط بل الحافز وراء ذلك هو الدور المركزي الذي يلعبه هذا المفهوم في حياة البشر، هذا إن لم نعتبر العدالة إحدى أهداف أو غاية وجودنا وإحدى متطلبات عمارة الأرض التي هي نتيجة الجعل الإلاهي من أن نكون خليفة في الأرض كما قال الله سبحانه وتعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، رغم الأهمية التي تحتلها العدالة الا أن هذا المفهوم من أغمض المفاهيم، حتى أن المذكور في أكثر الكتب المتطرقة له ومنها كتب فقهاء القانون أنه مفهوم نسبي أو مفهوم مثالي لايمكن أن يطبَّق على أرض الواقع، رغم ادّعاء الإنسان والقوانين تطبيقه، وهكذا فإن مفهوم العدالة مازال على رأس المسائل التي لها موقع الصدارة في البحوث و الحوارات والمؤتمرات حتى الأحاديث اليومية من غير أن نعرف حقيقته، كما يرى بعض الفقه أن مفهوم العدالة ليس نسبيا ولكنه غير واضح بسبب بساطته، فان سبب عدم الوضوح أيا كان فالنتيجة واحدة وهي عدم كشف تمام حقيقة العدالة، ليس من قبل ألافراد العاديين فقط بل من قبل الفلاسفة وعقول الإنسانية، فإن كثرة نظرياتهم وتنوعها خير دليل على عدم اتفاقهم وتصورهم الموحَّد على معنى ومفهوم العدالة، وكأن مشيئة الله سبحانه وتعالى هي عدم كشف حقيقة هذه المسألة المهمة في الحياة الإنسانية رغم حاجتها الشديدة لهذا الكشف لكي نبدأ من جديد كلما يئسنا من عدم كمال النظرية القبلية ونقصها ونحاول إبداع نظريات جديدة ونصنع بها شبكة لنحصل بها على هذا الصيد النادر الذي لم يتمكن أحد أن يوقعه في شبكة صيده وندوم حتى يبقى موضوع العدالة متداولا باستمرار!.

فالنظريات ظهرت متتالية تحاول كشف الماهية الحقيقية للعدالة و آخر تلك النظريات هي نظرية العدالة لأشهر فيلسوف دارس أطول مدة مفهوم العدالة حيث أضحى أكثر من خمسين سنة من عمره يحاول كشف حقيقة العدالة وهو أمارتياسن فيلسوف الاقتصاد وفيلسوف السياسة والقانون الحاصل على جائزة نوبل للإقتصاد في السنة ١٩٩٨م، و نظريته في العدالة تعتبر آخر إبداع في فلسفة الاقتصاد والسياسة وتعتبر أكبر إبداع نظري وفلسفي في القرن العشرين اهتم به غير المشغولين بموضوعه بعد نظرية العدالة لجون راولز الفيلسوف المشهور بفيلسوف العدالة، بل أن نظرية أمارتيا سن للعدالة(فكرة العدالة) تعتبر انقلابا على نظرية جون راولز، وفي الحقيقة ردا على تلك النظرية مبينا نواقصها، حيث كان قبل نظرية أمارتيا سن تعتبر نظرية العدالة لجون راولز أكبر إبداع و آخر ما تمكن عقل إنسانٍ من الوصول اليه حول مفهوم كوني كمفهوم العدالة، ومن ثم كل ما كتب عن العدالة بعد صدور تلك النظرية كان تحت تأثيرها سواء كان من قبل جون راولز نفسه أومن قبل غيره، و لم يتمكن أحد أن يكتب عن العدالة والا كان موافقا لتلك النظرية أو مخالفا لها، الا أن من خالفها عليه أن يبيِّن سبب مخالفته لها فكانت معيار الموافق والمخالف، فمن كان موافقا فمن المعلوم أن النظرية كانت قياسه، ومن كان مخالفا حاول أن يقول مخالف نظرية العدالة وبيان سبب مخالفته فكانت النظرية هي قياسه أيضاً، فأصبحت النظرية مركز اهتمام الباحثين عن العدالة و فلاسفة الأخلاق والسياسيين و القانونيين و وُصِي الدول بدراسة النظرية للاطلاع على ما يمكن تطبيقه في السياسة العالمية ولمعرفة ما توصل اليه الإبداع الإنساني عن مفهوم مركزي كالعدالة، ولهذا أهدى أمارتيا سين كتابه (فكرة العدالة) الى روح جون راولز، الا أنه في الحقيقة تمكن أمارتيا سين تجاوز إبداع راولز بل كان موفقا في انتقاد النظرية الوظيفية للفيلسوف الألماني كانط الذي يعتبر راولز وارثا له، فأظهر أمارتيا سن أنه وارث للمدرسة المقابلة لتلك المدرسة، وهي المدرسة

التي أسَّسها فلاسفة ككوندوروسة وآدم سميث، وما يلاحظ هو ان أكثر فلاسفة تلك المدرسة من فلاسفة الإقتصاد والاقتصاد السياسي، فركّز أمارتيا سن على مفهوم الحرية والقدرة على الاختيار في الحياة في نظريته بدل التركيز على العدالة المؤسَّساتية (عدالة المؤسَّسات العامة هي الأساس) التي يركز عليها راولز في نظريته ومن ثم اهتم أمارتيا سن بالتنمية والتنمية البشرية، فكانت نتيجة هذا الاهتمام إبداع نظرية أمارتيا سن في التنمية (التنمية كحرية) التي حصل بها على جائزة نوبل في الاقتصاد، ولهذا أن العلاقة بين نظرية أمارتيا سن في العدالة ونظريته في التنمية علاقة تكامل وهما وجهان لعملة واحدة، ولهذا لايمكن لمن يبحث في نظريته عن التنمية التجنب عن نظريته عن العدالة، الا أن الباحث أراد أن يبحث عن نظرية أمارتيا سين في العدالة لأسباب،منها أن الباحث سبق أن كتب بحثا حول نظرية جون راولز وهي كما سبق أن قلنا بأنها هي النظرية التي أراد سن أن يثبت عدم نجاحها في الكشف عن حقيقة العدالة، ومنها قلة البحوث المكتوبة الخاصة بنظرية العدالة لسن على خلاف نظرية التنمية التي اشتهر بها، ومنها أن الاهتمام بالتنمية الإقتصادية خاص بحقل الاقتصاد،في حين أن العدالة مفهوم مركزي في حقول معرفية عديدة منها السياسة والقانون والأخلاق ومن ثم يستفاد من البحث فيها في تلك الحقول جميعها!.

أما عن الدراسات السابقة في الموضوع :

يبدو أن هناك بحوث قيمة حول علاقة العدالة والعدالة الاجتماعية بالتنمية نذكر بعضا منها في قائمة المراجع إلا أنه لا يوجد بحث خاص عن نظرية أمارتيا سن في العدالة في جامعاتنا العربية وخاصة محاولة تطبيقها على التشريعات المالية في بلد كالعراق أتعبته حروب داخلية وأقليمية ودولية متتالية، رجاء أن يكون هذا البحث مشاركة متواضعة في إعادة بناء هذا البلد المنكوب!.

مشكلة البحث:

الموضوع الأساسي لنظرية العدالة لأمارتيا سن هو العدالة والعدالة الإجتماعية ولكن العدالة لا تختصر على المؤسَّسات السياسية العامة للدولة بحيث يمكن أن تكون أساسا للنظام السياسي والقانوني الداخلي العام للمجتمع كما كان يدعي جون راولز، بل يرى سن بأن التركيز على تلك المؤسسات لاتحصل منه أي نتائج غير نفي العدالة وتعميق الظلم وتوسيع المسافة بين المستفيدين القليلين والأكثرية الفقيرة المحرومة سواء داخل المجتمعات المتنوعة المعاصرة أو على المستوى العالمي والمجتمع الدولي، فمن عيوب نظرية راولز كانت تتركز على المؤسَّسات الداخلية للمجتمعات اللبرالية، هذا وإن كنا غير متفقين على معنى واحد لمفهوم العدالة فإننا متفقون حول المجالات والمواقع التي توجد فيها الظلم وأصبحت مشاكل للإنسانية يجب عليها الوقوف لمحاربتها كمشكلة الفقر والمرض والجهل و خاصة في البلدان النامية، إن كان الحديث عن النظرية مبادئها ومكوناتها وشروط تطبيقها يكون في الفصل الثاني للبحث، إلا أن هذا ليس معناه أن يستهان بدور المؤسَّسات العامة في هذا المجال وخاصة دور المؤسّ ّ َسات التشريعية ومنها التشريعات المالية العامة، حيث لايمكن لأي أحد أن ينكر دور دعامة مهمة كالمال في عملية التنمية وتثبيت العدالة في المجتمع. فما هو دور التشريعات المالية في بلد غني كالعراق البلد الذي يعاني أكثر مواطنيه من عدم توفير الحاجات الاساسية للإنسان بل يعيش ملايين منهم تحت خط الفقر في عملية التنمية وتثبيت العدالة وهل بإمكان نظرية كنظرية أمارتيا سن أن ترشدنا الى جوهر المشكلة في بلد تتجاوز ميزانيته ميزانية كثير من البلاد المعروفة بالمتقدمة ولكن يعيش أكثر مواطنيه في حالة مزرية من الفقر والأمراض والأمية؟ وهل من الممكن بالأساس تطبيق النظرية على القوانين و التشريعات ومنها التشريعات المالية العامة؟ وبما أن النظرية

تبدو في أول وهلة أنها نظرية سياسية فهل بالإمكان تحويلها الى نظرية قانونية، ومن ثم جعلها أساسا لدراسة قانونية متعلقة بالمالية العامة؟.

فمن خلال محاولة الجواب على هذه الأسئلة ومن خلال الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة الموجودة بين القانون والعدالة الاقتصادية من العلاقة الغائية بينهما أي أن العدالة هي غاية القانون الى علاقة الجزئية والكلية(أن العدالة جزء من القانون أو أن القانون جزء من العدالة)، والى علاقة الاتحاد أي أن العدالة والقانون شيء واحد وصولا الى علاقة التمايز والافتراق بينهما (أي أن القانون والعدالة متمايزان) تظهر مشكلة البحث التي يريد الإجابة عنها، وتقتصرفي كشف علاقة مفهوم العدالة مع التشريعات المالية من خلال نظرية العدالة وتطبيقها على التشريعات المالية ! .

وبالنسبة للمنهج الذي اعتمد عليه الباحث أثناء البحث هو المنهجان الوصفي و التحليلي المقارن، أما المنهج التحليلي فهو المنهج الذي استعمله أمارتيا سن نفسه ولكن بخلاف الفلاسفة التحليليين فإنه لم يستعمل هذا المنهج لدراسة موضوع جزئي بل استعمله لدراسة مفهوم كوني كالعدالة ومن هنا اعتمد الباحث على هذا المنهج تأسيا بأمارتيا سن وانسجاما مع كتاباته. أما المنهج الوصفي فقد وظِّف في الفصل التمهيدي المختص بالتعريف بأمارتيا سن حياته وإبداعاته وآثاره العلمية ومكانته في الحقول المعرفية التي بحث و أبدع فيها، أما الأسلوب المقارن فيظهر في الفصل الأول والثاني وعند مقارنة نظرية العدالة لأمارتيا سن مع القانون ونظريات العدالة الأخرى، ومحاولة تطبيق النظرية على المالية العامة والتشريعات المالية! .

أما بالنسبة لهدف البحث: فإن للبحث ثلاثة أهداف أساسية :

أولا : التعريف بفيلسوف العدالة أمارتيا سن الذي رغم شهرته العالمية إلا أنه غير معروف في الجامعات العربية الى حدما و لا توجد بحث خاص حول نظريته في العدالة باللغات العربية و الفارسية و التركية على حد علم الباحث!.

ثانيا: محاولة كشف معيار موضوعي محدّد للعدالة من خلال إبداعات أمارتيا سين في العدالة، ليكون معيارا للحكم على وجود العدالة في أي قانون و قاعدة قانونية وخاصة التشريعات المالية !.

ثالثا: الوصول الى نتائج راجحة في الخلافات الموجودة حول العلاقة بين العدالة والتنمية في نظريات التنمية والمذاهب السياسة والفكرية للدولة في تشريعاتها المالية وخاصة في بلد كالعراق منذ نشأته كدولة حديثة: حيث كان التوجه الى حرية السوق في العهد الملكي ، بينما اتجاه الثورات الثلاثة من الخمسينات لنهاية القرن المنصرم ولحين سقوط الحكومة العراقية بيد قوى دولية بعد غزوها لجارتها كويت اتجاها إشتراكيا يريد السيطرة على السوق، وكل هذا في سبيل التطوير بهذا البلد وعيش أبنائه في تنمية وعدالة تليق بهم وأحسن مما هم يعيشونها الآن!.

وعلى أساس هذا بدأ الباحث بالكتابة عن الموضوع، و بعد أن تمكن من جمع أهم ما يعتبر ضروريا لإتمام البحث وفي مقدمتها جمع الكتب والمقالات التي نشرها أمارتيا سن خلال أكثر من خمسين عاما، و مما أعان الباحث في ذلك أن الله سهّل له السفر الى كل من المملكة المتحدة والعاصمة الإيرانية طهران فاطَّلع على كثير مما كتب باللغتين الأنكليزية لغة أمارتيا سين والفارسية وهو قليل إذا قيس بما كتب باللغة الأنكليزية عن هذا الفيلسوف. وكذلك جمع أكثر ما كتب عن العدالة وعلاقتها بالقانون باللغة العربية خلال تردُّده في المكتبات العراقية منها المكتبة المركزية لجامعة السليمانية ومكتبة جامعة صلاح الدين والمكتبة المركزية في مدينة سليمانية وفي مكتبة الباحث الخاصة حيث هو من المهتمين بدراسة مفهوم العدالة منذ سنوات دراسته الجامعية ودراسته الدينية الأهلية وكذلك ما تمكن أن يصل اليه خلال المراسلة و البحث في الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنيت) وعن طريق معارفه في دول عربية وغير عربية.

محتويات البحث: ومن أجل تحقيق أهداف البحث فقد قسِّم البحث الى ثلاثة فصول(فصل تمهيدي و فصلين رئيسيين):

اما الفصل التمهيدي فقد خصِّص لإلقاء الضوء على حياة أمارتيا سن و آثاره العلمية، وبيان أهم العوامل التي تكوَّنت خلالها شخصيته كالبيئة العائلية والجامعية والتغييرات العالمية التي أثَّرت فيه، وكذلك التحولات الفردية التي جرت على فكره، فيتناول حياة أمارتيا سن وآثاره العلمية فارتأى الباحث الإيجاز والتلخيص مع الإشارة الى أكثر ماكتبه أمارتيا سن خلال أكثر من نصف قرن من حياته.

أما الفصل الثاني فيتناول موضوع العدالة وعلاقته بالمالية العامة، فالمبحث الأول يحاول بيان مفهوم العدالة وتحديد مكانته في الحقائق والحقول التي تكون العدالة ضمن مواضيعها، أما المبحث الثاني يشرح تأريخ العدالة ونظرياته القديمة، فيشرع في تأريخ مفهوم العدالة ويحدِّد نظريات العدالة القديمة، أما المبحث الثالث فيتناول نظرية نظريات العدالة الحديثة، ونشرع في المبحث الرابع في البحث عن نظرية أمارتيا سن في العدالة. و أما الفصل الثاني مكرَّس لتطبيق نظرية العدالة لأمارتياسن على التشريعات المالية العراقية ونتائج هذا التطبيق، فالمبحث الأول منه مخصوص لشرح الاقتصاد العراقي وطبيعته، أما المبحث الثاني يتناول بحث عن السياسة الاقتصادية العراقية، كما أن المبحث الثالث يبيِّن نظرية أمارتيا سن كنموذج اقتصادي والمبحث الرابع خاص بتطبيق نظرية العدالة على التشريعات المالية العراقية. وأخيرا اختتم الباحث البحث بخاتمة تضم أهم ما توصل إليها من نتائج، من غير أن تكون مستغنية عن التفاصيل التي وردت في ثنايا البحث

(فصل تمهيدي)

المبحث الأول:

نبذة عن (أمارتيا سن):

إن أمارتيا سن هو اشهر اقتصادي عرفه بلده ،إنه ولد في سنة ١٩٣٣م في مدينة سانيتيكان التي كانت عاصمة ولاية من ولايات الهند سابقا،والتي تقع ضمن دولة بنكلادش حاليا،واسم (أمارتيا) اسم مسيحي معناه (الخالد) [١]. وهو من عائلة عريقة معروفة في الهند، فكان جده من المهتمين بالأدب والفلسفة الهندية وكان له أصدقاء من المؤرخين و الفلاسفة والأدباء والمحققين في الأدب الهندي المشهورين[٢]. كما كان أبوه استاذا للكيمياء في جامعة (Dhaka) وخدم كاستاذ جامعي في دلهي لعدة سنوات ، كما أصبح رئيسا للجنة الخدمات العامة في بنكال الغربية أعلى سلطة فيها[٣] . وأن أمارتيا سن تعلم اللغة السانكريتية والرياضيات و العلوم الأساسية الأخرى فيما بين الثالثة الى السابعة عشرة من عمره[٤] ، إلا انه بدأ دراسته العالية التربوية في (St gregorys school) بدكا

---

[1] http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1998/sen-autobio.html, Retrieved 11 February 2013.

[٢] يدالله دادطر، تأريخ تحولات الفكر الاقتصادي، قم ، مركز انتشارات (دانشطاه مفيد)، ١٣٨٣ الهجرية الشمسية، الطبعة الأولى (المرجع باللغة الفاسية).

[3] http://cepa.newschool.edu/het/profiles/sen.htm, Retrieved 20 April 2013.

[4] http://nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1998/sen-autobio.html, Retrieved 11 February 2013.

في سنة١٩٤١م[١]، وهجرت عائلته من دكا الى الهند في سنة (١٩٤٧)م بعد تقسيم الهند[٢].

في سنة ١٩٥٣م رحل أمارتيا سن من كلكتة الى جامعة كامبريج في المملكة المتحدة ليدرس في كلية(trininty) وهناك رأى امتزاج اهم الثلاث الاقتصاديات المشهورة في العالم تدرس هناك وهي الماركسية والكلاسيكية الحديثة و الجانب التطبيقي للاقتصاد الذي يعقب على جميع السياسات المطبقة في ذلك الوقت، فكانت جامعة كامبريج التي تعتمد على نظرية سلوك الخيار العقلاني جعلت من أمارتيا سن أكثر تطلعا للتعرف ومتأملا في مشاكل بلده[٣]،وحصل على أول شهادة ماجستير(BA)وحينئذ اتخذ قراره في الرجوع الى ارض الوطن، ففي الهند درّس وزار عدة جامعات هندية ، وبعدها رجع الى جامعة كامبريج لدراسة الفلسفة، ففي سنة (١٩٥٥)م حصل على شهادة ماجستيره الثاني ، وفي سنة (١٩٥٩)م على الدكتوراه في نفس الجامعة[٤]. وبعدها رجع الى الهند لتدريس الاقتصاد في مدرسة دلهي الاقتصادية، ومن ثم أغرق نفسه في التأمل في نظرية الخيار الاجتماعي ، فكتب عدة كتب عن هذه النظرية ، وكان في نفس الوقت يدرّس في الجامعة [٥].وخلال السنوات

---

[1] http://post.economics.harvard.edu/faculty/sen/cv.pdk, Retrieved 11 February 2013.

[2] Pressman, Steven; Fifty Major Economists, New York &London:Routledge, 2006, P,270.

[3] http://post.economics.harvard.edu/faculty/sen/cv.pdf .

[4] Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org, Retrieved 11 February 2013.

5 Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org Retrieve 11 February 2013,

(١٩٥٦-١٩٥٨) وفي عمر لايتجاوز اثنتين و عشرين سنة كان يعرف كأحد أساتذة الاقتصاد المعروفين في جامعة(Tadavpur) في الهند[١].

وبعدها شعر برغبته في دراسة مفهوم المساواة و المجاعة واقتصاديات الفقر فذهب الى التمييز بين الفساد في توزيع الطعام والمجاعة، فكانت نتيجة دراساته تلك أن تأثّر بعض الدول بآرائه وأمثلته العملية المذكورة في كتبه، لأنه كان لايشجع الحكومات لتقليل متاعب و أذى المجاعات ، بل كان يحاول إيجاد طرق بديلة لرفع دخل الفقراء وعلى سبيل المثال من خلال المشاريع العامة واستقرار الأسعار.[٢]

ولكنه لم يخطر على بال أمارتيا سن أن يصبح رجل الدولة والسياسة، بل كان همه الأول هو تطوير فكره الاقتصادي والفلسفي والرياضياتي، فأصبح اقتصاديا وفيلسوفا وعالم رياضيات في نفس الوقت.[٣] وبعد ثلاث سنوات تدريس في كلكته حصل على سماح من كلية (Trinity) ليكون حرا في دراسة مايحلو له، فاختار الفلسفة فأصبح يكتب في الموضوعات الفلسفية واستمر فيها الى اليوم، وفي الهند وخلال مدة سنوات (١٩٦٣_١٩٧١) م درّس الاقتصاد في الجامعة والمدرسة الاقتصادية في دلهي[٤].

كما أنه وكبروفيسور زائر درّس الخيار الاجتماعي في جامعة(Berkely) في كاليفورنيا، وحصل على درجة الاستاذية في مدرسة الاقتصاد في لندن[٥].

---

١ دادطر، مصدر سابق،ص٣٧٩.

[2] A 56-minute documentary named *Amartya Sen: A Life Re-examined*, directed by Suman Ghosh, details his life and work

[3] Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org, Retrieved 11 February 2013.

[4] Sen, Amartya. *Autobiography*,les Prex Nobel 1998, Retrieved 15 February 2013.

[٥] (ماير ،جرالد.م، من الاقتصاد الكلاسيك الى اقتصاد التنمية، ترجمة غلامرضاآزاد أرمكي، ميترا للنشر، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ الهجري الشمسي , ص٢٣٤)(المرجع باللغة الفارسية).

عندما ذهب الى المملكة المتحدة كان واحدا من عدة طلاب هنديين درسوا الاقتصاد في كامبريج ولكن كان توجه أمارتيا سن مختلفا عن توجه زملائه حيث كانوا يركّزون على الجانب التطبيقي للاقتصاد فكانوا يريدون أن يصبحوا رجال الدولة لمساعدة بلدهم في التنمية. ولكنه لم يخطر على بال أمارتيا سن أن يصبح رجل الدولة والسياسة، بل كان همه الأول هو تطوير فكره الاقتصادي والفلسفي والرياضياتي، فأصبح اقتصاديا وفيلسوفا وعالم رياضيات في نفس الوقت.[١]

وبعد ثلاث سنوات تدريس في كلكته حصل على سماح من كلية (Trinity) ليكون حرا في دراسة مايحلو له، فاختار الفلسفة فأصبح يكتب في الموضوعات الفلسفية واستمر فيها الى اليوم، وفي الهند وخلال مدة سنوات (١٩٦٣_١٩٧١) م درّس الاقتصاد في الجامعة والمدرسة الاقتصادية في دلهي[٢]، كما أنه وكبروفيسور زائر درّس الخيار الاجتماعي في جامعة(Berkely) في كاليفورنيا، وحصل على درجة الاستاذية في مدرسة الاقتصاد في لندن[٣]. وفي سنة(١٩٧٧) م ذهب الى جامعة اكسفورد وبعد ثلاث سنوات أصبح استاذا للاقتصاد السياسي، وفي سنة١٩٨٧م صار استاذا للاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد ورجع الى جامعة تورينتي كامبريج مرة اخرى ولكنه في هذه المرة اشتغل منصب رئيسها.[٤] وإنه أصبح رئيسا لجمعية اقتصاد المجتمع في سنة(١٩٨٤) م ورئيسا لمنظمة الاقتصاد الدولي

---

[1] Sen, Amartya. *Autobiography* (article on NobelPrize.Org, Retrieved 11 February 2013.

[2] Sen, Amartya. *Autobiography*,les Prex Nobel 1998, Retrieved 15 February 2013.

[٣] ماير ،جرالد.م، مصدر سابق، ص٢٣٤.

[٤]المصدر نفسه, ص٢٣٥.

فـي(١٩٨٢-١٩٨٥) و عضـوا فـي الجمعيـة الاقتصـادية منـذ ١٩٨٨م حتـى الآن[١].

ومنـذ سـنة (٢٠٠٤)م رجـع الـى هارفـارد كاسـتاذ ممتـاز فيهـا، وانـه فـي سـنة ٢٠١٩م اختارتـه مجلـة (Time) كأحـد مـن (١٠٠) الشخصـيات الأكثـر تـأثيرا ، كمـا سمّت تلك السنة بسنة الهندي الحاصل على جائزة نوبل ، كما أنه اختير كأحد من خمس و خمسين شخصية أكثر شهرة في العالم [٢].

[١] دادطر، مصدر سابق،ص٣٨١.

[2] http://en.wikipedia.org/wiki/Amartya_Sen, Retrieved 11 February 2013.

المبحث الثاني
آثار أمارتيا سن

بحوث أمارتيا سن:

كتب أمارتيا سن بحوثا وكتبا كثيرة _ قرابة(٢٥٠) كتابا وبحثا_ والتي شملت جوانب متعددة، منها الاقتصادية والفلسفية والرياضياتية و القانونية والتأريخية و الدينية و الأخلاقية والسياسية [١]، كما أن أمارتيا سن حاور أكثر فلاسفة العالم المشهورين منهم فلاسفة الاقتصاد و القانون و السياسة والأخلاق وناقشهم في طروحاتهم الفكرية، و درّس في الجامعات التي درّس فيها أكثر هؤلاء الفلاسفة وخاصة زميله جون راولز فيلسوف العدالة الأشهر صاحب أشهر نظرية في العدالة في القرن العشرين ، النظرية التي استفاد منها أمارتيا سن كثيرا في نظريته في العدالة [٢] التي حاول فيها بناء مقاربة مستقلة!. محاضرته لأخذ جائزة نوبل الاقتصاد سنة ١٩٩٨م : إن بحوث أمارتيا سن منذ سنة ١٩٦٠م ساعدت في تطوير نظرية الخيار الاجتماعي التي ظهرت على يد الاقتصادي الأمريكي الشهير (كينس آرو)[٣]، النظرية التي ابدع فيها أمارتيا الى أن كان موضوع محاضرته الخاصة بجائزة (نوبل) يتعلق بتلك النظرية[١].

---

[1] http://cepa.newschool.edu/het/profiles/sen.htm, , Retrieved 15 February 2013.

[٢] أمارتيا سن،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسةبن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م، ص١٠٠.

[٣]عالم اقتصادي أمريكي ولد في عام ١٩٢١م وحصل على جائزة نوبل الاقتصاد١٩٧٢م شراكة مع(John hick)على إبداعاته الاقتصادية وخاصة آرائه في نظرية الخيار الاجتماعي،فكان الأقل عمرا من اللذين حصلوا على تلك الجائزة منذ عام ١٩٥١م، وهو أشهر علماء الاقتصاد الذين درسوا بعد الحرب العالمية و المعروفين بأساتذة نيو كلاسيك ، واصبح كثير من طلابه الحاصلين على جائزة نوبل فيما بعد ،انظر:

المبحث الثالث

(آراء أمارتيا سن وإبداعاته)

آراء أمارتيا سن في الفقر : النهج العادي لدراسة الفقر هو نهج يمكن تسميته بالنهج الذي يركز على الدخل ، فتعريف الفقر وطرق قياسه والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالفقر كلها تتأثر بالنهج المتعلق بالدخل ، الفقر هو عبارة عن عدم توفر الدخل الكافي [٢]. فيظن الباحث أن تسمية هذا النهج ب(الفقرفي الدخل) دقيق، حيث يكون تقييم الفقر وطرق مواجهته مبني على عنصر الدخل, ويفترض هذا النهج ان وجود الدخل يساوي توفر السلع والخدمات التي تنجي الفقير من الوضع الذي هو فيه[٣].

Steven Pressman (1999). *Fifty major economists: Business & EconHomics*. Routledge Publishing. p. 177. ISBN 0-415-13480-3.and Arrow, Kenneth J, Social Choice and Individual Values, 2nd edn. New York: Wiley, (1961).

[1] Sen amartya ,The possibility of social choice, Nobel lecture December 1999, Retrieved 11 March 2013.and Sen, Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

[2] Sen Amartya, Poverty and Famines, op, cit, p,18-25.

[3] Sen Amartya, Commodities and Capabilities, Amsterdam, North Holland, 1985,P67.

غير أن هذا التحليل كما سنوضِّح يعاني من عيوب ونواقص وسيتبيَّن أن الفقر أكثر من أن يكون نتيجة عدم توفر الدخل الكافي هو نتيجة عدم تحقق القدرات والقابليات اللازمة لكسب الدخل[١]. فتأثير الدخل على القدرات والقابليات ممكن ومشروط . ولكن اذا كنا عرفنا الفقر على أساس القدرات والقابليات، فحينئذ يكون الفقر بمثابة المحرومية من القابليات والقدرات، يعني قدرة الخروج من الوضع الذي يعيش فيه الفقير، وحينئذ يمكننا أن نضع مفهوم(الفقر في القدرات) مكان مفهوم (الفقر في الدخل). فإن هذا التعريف و التوجه الجديد من إبداع أمارتيا سن. وأول ما طرحه كان في مقاله الذي يحمل عنوان (القدرات والسلع) والذي لاحقا أصبح كتابا يحمل نفس العنوان [٢].ولكن لكي يتضح مدلول هذا المفهوم يجب أن نوضِّح الاتجاهات التقليدية لتفسير الفقر والتي تعتمدعلى الدخل باختصار :

إن كان يبدو أن النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل أجدى الوسائل في رفع المحرومية وتحسين الحياة. ولكن البحث في تأريخ دراسة الفقر يوضح أن علماء الاقتصاد وبالتدرج استنتجوا أن مجرد النمو الاقتصادي ليس بإمكانه رفع الفقر ، ومن ثم أهمية الجوانب غير الدخلية كالأمية والتحريمات الجنسية والقومية ومسائل كسوء التغذية وموت الأطفال أعظم[٣]، ويجب أن يركَّز عليها أكثر من النمو والدخل[٤]. والبحث عن مسألة التوزيع العادل للاقتصاديين يشير أول ما يشير الى عدم إمكان مجرد التركيز على الدخل لبيان مفهوم الفقر، فعلماء اقتصاد التنمية لم يكن بإمكانهم أن يكونوا غير مبالين عن عدم المساواة وكانوا مضطرين لمعالجة هذه المسألة، وأهمية هذه المسألة عندهم يبرز في أن

---

[1]Sen Amartya وRational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory, Philosophy and Public Affairs, 6 (1976–7), p48–56.

[2] Sen Amartya, Commodities and Capabilities, , op, cit, p,3–12.

[3] Sen Amartya Rational Fools, op, cit, p,25–28.

[4] Ibid,p30–37.

التوزيع العادل للدخل يحقق العدالة الاجتماعية من ناحية ويقلِّل الفقر الى حد العدم[١].

ولكن للإجابة عن حل مسألة عدم المساواة في الدخل ظهرت مدرستان رئيسيتان وهما:

١- المدرسة الأولى والتي يمكن أن تسمى بمدرسة (الحل الذاتي) التي ظهرت أول ما ظهرت عندما طرح العالم الاقتصادي(كوزنتش)الرسم التخطيطي المشهور بالمنحني المعكوس[٢]، الذي يرى بأن عدم المساواة في الدخل في البداية يكون أوسع، إلا أنه في مسير ارتفاع الدخل تضيق مسافة عدم المساواة، حتى يتحقق في النهاية التعادل والتوازن، ويتجه نحو المساواة والعدالة في التوزيع أكثر فأكثر.[٣]

٢- أما المدرسة الثانية وهي المدرسة المشهورة بمدرسة (التوجه الحمائي للفقراء)، انتهجت هذه المدرسة نهجا تتدخل الدولة من خلاله لتحسين أحوال الفقراء عن طريق إجراء سياسات تحفيزية وحمائية كسياسة تحديد الاسعار وإعداد مقتضيات تعظيم قدرة شراء الفقراء وتخصيص إعانات لهم[٤]!.

ولكن السؤال الجوهري هنا هو:هل بإمكان النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع أن يحلا مشكلة الفقر ؟ان الشواهد التجريبية أظهرت أنه على الرغم من النمو المرتفع لبعض الدول الا أن الأبعاد غير الاقتصادية أنشئت أوضاعا غير مرضية للفقراء[٥]، وهذا ما جعل بعض العلماء كأمارتيا سن ومحبوب الحق أن يذهبوا الى أن التركيز على مؤشر الدخل لتقليل الفقر له عيوب ونواقص، وأنهم تنبّهوا الى أنه لايمكن فهم أساس مشكلة الفقر بجعله دخلا سواء بنقصه أو

---

[1]Ibid,p13-19.

[٢].أمارتيا سن، التنمية يعني الحرية ، ترجمة:محمد سعيد نوري نائيني، مركز ني للنشر، طهران، الطبعة الرابعة،١٣٩١الهجرية الشمسية، ص٢١-٢٥.

[٣]المصدر نفسه،ص١٩.

[٤] المصدر نفسه،ص٢١-٢٥.

[٥] المصدر نفسه،ص١٥-٢١.

عدمه، بل يمكن أن يعتبر بفقدان شرائط تجعل خروج الفقراء من وضعهم غير المرضي ممكنا[١]، وأنهم أدركوا أنه بدل تركيزهم المحدَّد على الدخل كمتغير محوري ، يجب أن ينظروا الى عنصر القدرة والقابليات، وبناءا على ذلك أسَّس أمارتيا سن وزملائه خلال عقود سابقة اتجاها جديدا لبحث ظاهرة الفقر معروف بنهج القدرة(capability approach)[٢] .

النهج الذي تمكن من إثبات عدم جدارة الاعتماد على الدخل، ووجود إبهامات ونواقص نظرية وعملية في اقتصاديات الرفاه، وخاصة حقولها المرتبطة بالفقر، وبإبداع هذا النهج جاءوا بفصل جديد في تعريف وتقييم وسياسات اجتماعية ذات علاقة بالفقر، في الدراسات الاقتصادية، بشكل توسَّع تأثيرها الى حدود نظرية في العدالة، النظرية التي عرضت في الكتاب الذي كتبه أمارتيا سن في سنة (٢٠٠٩) م باسم فكرة العدالة [٣].

آراء أمارتيا سن في التنمية الاقتصادية: ما هي التنمية الا محاولة الإنسان الواعية لتقليل عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية و تغيير الوضع الكلي للمجتمع باتجاه الأحسن والتقدم [٤]، فالتغيير الحاصل لشرائط العيش في الدول المتقدمة جعل من الدول النامية تريد التخطي ورائها للحصول على نفس الشرائط للتقدم[٥]. والنتيجة أن ما حصل هو التربع على النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل، والذي لا يلتفت اليه هو الأرضية الاجتماعية ومجموعة القيم والمبادئ ، التي هي مكوّنة وحامية لذلك التحول[٦].

---

[١] المصدر نفسه،ص٢٣-٢٥.

[٢] المصدر نفسه،ص٢٥.

[٣] سن أمارتيا ،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسة بن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.ص٨-١٢.

[٤] كيليش،بركينز، رومر، اسنودكراس، أقتصاديات التنمية، ترجمة:غلامرضا آزاد(ارمكي)، مركز ني للنشر، طهران، الطبعة الثالثة،١٣٨٨الهجرية الشمسية ص٤٨-٥١.

[٥] المصدر نفسه،ص٣١-٣٥.

[٦] سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، مصدر سابق،ص١٩.

فالمسألة هي المسافة الواسعة بين توجه لفهم التنمية والذي يركِّزعلى إعلاء قيمة النمو الاقتصادي وتوجّه أوسع يركز على كل الجوانب المطلوبة الأخرى للحياة، التوجه الذي يخلق فضاءا يخرج فيه تقييم نتائج برامج التنمية من يد الآليات الميكانيكية والاعتماد على الارقام والإحصاءات ، بل والتركيز على التحقيقات الكمية الاقتصادية فقط. بينما يركِّز هذا التوجه على تحليل المؤسَّسات ونماذج الاتصال المتقابل بين الاقتصاد والمجتمع في مجال الدراسات الاقتصادية للتنمية.[1] ويعتبر أمارتيا سن من أعمدة هذا التوجه إن لم يكن مؤسِّسه، وفي سبيل ذلك خصَّص أكثر كتبه ومقالاته لبيان المفاهيم والمنظومة الفكرية لهذا التوجّه وخاصة كتابه الأشهر (التنمية كحرية) [2]الذي سنعود اليه مرارا خلال هذا البحث لعلاقته بالموضوع الرئيسي له وسنكتفي هنا على إعطاء فكرة عنه وتوضيح المفاهيم المفتاحية فيه[3]:

ففي توجه النمو الاقتصادي المعتمد على الدخل يطرح سؤال مفاده : هل الحريات السياسية والاجتماعية أو الحصول على التعليم لها أي دور في التنمية؟!.

فمن وجهة نظر أمارتيا سن أن تلك المسائل هي من الأجزاء المكوِّنة للتنمية، وليس لأن لها دور في النمو، بل هو يعتقد بأن الحرية الفردية ضمن المكوِّنات الأساسية للتنمية، وللحصول على التنمية يجب أن نركّز على خلق الفضاء الذي تنمو فيه قابليات وقدرات الأفراد لكي يعيشوا الحيواة التي يختارونها[4] ، والأرضية التي تظهر فيها تلك القابليات تنشئ خلال توسيع الحريات التي تعتبر وسائل لها، وما هي تلك الحريات الوسيلية إلا :

---

[1] المصدر نفسه، ص٢١-٢٣.

[2] صن،أمارتيا،التنمية حرية، ترجمة وتقديم:شوقي جلال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،الطبعة الأولى،٢٠١٠م.

[3] سن، أمارتيا، توسعه يعنى آزادى، مصدر سابق،ص١٥-١٩.

[4] المصدر نفسه، ص١٣-٢٥.

١-الحريات الاقتصادية٢-الحريات الاجتماعية ٣-توفير الشفافية ٤- توفير الحرية الأمنية[١]

الفصل الثاني
(العدالة ونظرياتها)
المبحث الأول
تأريخ العدالة ونظرياتها القديمة

إن تأريخ العدالة يعود الى تأريخ سابق للعصورالحديثة، فمن المعلوم أن الواح حامورابي في وادي الرافدين هي موجودة قبل اليونانيين كما أن العدالة في الحضارة المصرية النوبية سبقت الحضارة اليونانية في هذا المجال. بل أن من الباحثين من يرى أن الحضارة اليونانية وفلاسفة اليونان تأثَّروا من هذه الحضارة المصرية في استناجاتهم الفلسفية حول العدالة.[٢] غير ولأن تأريخ تدوين دراسات مفهوم العدالة بشكل دقيق وتفصيلي يبدأ من الحضارة اليونانية ومن عصر فلاسفة اليونان المشهورين فإننا بحثنا عن تأريخ مفهوم العدالة ونظرياتها منذ ذلك العصر، ولكن مع رعاية الاختصار ودون الدخول في التفاصيل الا بالقدر الذي يمكن الاعتماد عليه في إكمال البناء المكوَّن منه البحث، بقي في هذا المدخل لهذا المبحث القول بأن دراسة تأريخ مفهوم ونظريات العدالة يفيدنا من عدة جوانب نذكر منها :

١-أن لعلم الاقتصاد في هذا العصر أزمة العدالة وأن كل عاقل في هذا العصر وإن لم يكن له تخصّص في مجال الاقتصاد يحس بذلك، فإن دراسة تلك النظريات تفيد هذا العلم ربما يوجد فيها ما يساعد على الخروج من هذه الأزمة! .

---

[١] المصدر نفسه، ص٣١-٩٤.

[٢] زكريا بشير أمام ، مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي ،دار روائع مجدلاوي، عمان أردن ، الطبعة الأولى ،١٤١٤هـ -٢٠٠٣م ص١٣- ١٧.

٢-من خلال دراسة تلك النظريات نطّلع على الخلاف الموجود بين تلك النظريات ونظرية أمارتيا سن في العدالة التي هي موضوع البحث، ومن ثم كشف الجديد الذي أبدعه أمارتيا سن في مجال العدالة !.

٣-أن تأريخ العدالة هو جزء من ذلك المفهوم، لأن مفهوم العدالة من الحقائق الاعتبارية التي ليس لها نسبة خارجية تكون دليلا على صدقها أو كذبها، بل أن وسيلة التعرف على تلك الحقائق هي اعتبار الناس لها وكيفية وجودها عندهم، ولا توجد طريقة للتعرف على تلك الكيفية الا بدراسة تأريخها وظهورها لدى المجتمع وعند أفراده[١]. الا أننا وفي مقام البحث عن نظريات العدالة نرجع الى تأريخ أسبق والبحث عن نظريات العدالة القديمة لأهميتها في بيان مفهوم العدالة والنظريات الحديثة التي حاول أمارتيا سن كشف نقصها بانتقاداته، كما أن البحث عن تلك النظريات تفيدنا في تحديد موقع مقاربة أمارتيا سن وبيان أهميتها وكشف ما أبدعه في مجال العدالة!.

إن كان أشهر النظريات الحديثة في العدالة هي النفعانية والنظرية اللبرالية والنظرية الجماعية ونظريات العقد الاجتماعي والنظريات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، فإن لكل نظرية من تلك النظريات جذور تعود الى العقود الماضية، ليس من الواجب علينا الرجوع الى تلك العقود فقط. بل لا يمكننا فهم النظريات الحديثة بغير ذلك التأريخ، ولهذا اكتفينا بدراسة النظريات القديمة التي من الممكن أن تكون أساسا للنظريات الحديثة مع توخي التلخيص والاختصار، ومن ثم كانت نظريات أفلاطون وأرسطو وهيوم وكانط في العدالة موضوع دراستنا، فإن كلا من تلك النظريات كانت مختلفة عن الفهم التقليدي الموجود حول

[١] مصطفى ملكيان، مصدر سابق، ص٢٥.

العدالة في زمانها[١]، وتلقي الضوء على اسس الاختلاف في العدالة في العصر الحديث[٢].

المبحث الثالث

النظريات الحديثة في العدالة

١-نظريات العدالة الاجتماعية: أن العدالة الاجتماعية من نظريات العدالة فما هي النظريات الفرعية لها التي تحاول بيان العدالة الاجتماعية، فإننا لايمكننا استيعاب جميع تلك النظريات وفإننا سنحاول تصنيفها ووضعها في تبويب تستوعب أهم تلك النظريات:

أ- النظريات الاشتراكية التي تطلب انتزاع ملكية وسائل الانتاج من الأفراد و تمليكها من قبل الدولة في سبيل إيجاد العدالة الاجتماعية في المجتمع[٣].

ب- النظريات المساواتية التي تجعل المساواة أساس العدالة الاجتماعية، وإن كانت هي تختلف فيما بينها في الموضوع الأساسي لذلك المساواة، ومنها من يعتمد على تفعيل المساوي للقابليات كما هو الحال في نظريةأمارتيا سن![٤].

ج- النظريات التي تعتمد على النتائج كما هوالحال عند النظرية النفعانية، ومنها من يهمها الوسائل العادلة كما تهمها الغايات[٥] .

---

[١] ديفيد جونستون ، مختصر تأريخ العدالة ، ت: مصطفى نادر، سلسلة عالم المعرفة(٣٨٧)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، جمادي الأولى١٤٣٣هـ-أبريل ٢٠٠١٢م،ص٥٧-٥٨.

[٢] أحمد واعظى، الانتقاد والتحقيق في نظريات العدالة، مؤسسة إمام الخميني التعليمية والتحقيقية،مطبعة نكارش، طهران الطبعة الأولى،١٣٨٠ الهجرية الشمسية ص٧٩-٨١.

[٣] (أمارتيا سن، التنمية يعني الحرية ، ترجمة:محمد سعيد نوري نائيني، مركز ني للنشر، طهران، الطبعة الرابعة،١٣٩١الهجرية الشمسية، ص١٧-٢٤).

[4] Sen, Amartya,Equality of What? op, cit, p,22-25.

[5] Ibid,p199.

د- النظريات الشهودية والعرفية التي تعتمد على الحس الشهودي لتحديد العدالة الاجتماعية[1].

هـ- منها من عبَّر عن الفهم التقليدي والقواعد الأخلاقية في المجتمع لرعاية وتكوين مبادئ وقواعد العدالة الاجتماعية[2].

و- نظريات العقد الاجتماعي والوظيفية التي اجتمعتا في نظرية العدالة كالإنصاف لجون راولز التي سنأتي الى البحث عنها لاحقا وهي ترى أن العدالة الاجتماعية لا تكمن في توزيع السلع العامة فقط بل في وضع قواعد منهجية منصفة عادلة أيا كان موضوع التوزيع[3]!.

ي- نظريات الاستحقاق أو الحاجة أو التكافل الاجتماعي التي ترى بأن العدالة الاجتماعية هي إيصال السلع والخدمات لمن يستحقها، اولمن يحتاج اليها، ومن هنا برز شعار كل حسب حاجته وكل حسب طاقته، أو من ترى أن العدالة هي التكافل بين أفراد المجتمع كما هو الحال داخل الأسرة ، فإن أفراد الأسرة لا يكون توزيع الدخل بينهم بالتساوي ولكن يوزَّع الدخل بينهم بناءا على مسؤولياتهم و احتياجاتهم كما يقوم أفراد الأسرة بواجباتهم دون محاسبتها بناءا على ما يأخذونه من الدخل[4].

٢- النظريات اللبرالية التحررية المجددة لمفهوم عدم التدخل والدولة الحارسة:

من المعلوم أن الفلاسفة اللبراليين القدامى السياسيين و الاقتصاديين كانوا يؤمنون بالحرية السلبية المطلقة وعدم تدخل الدولة في السوق وتقليل دورها في حماية الحددود والقضاء و حماية الملكية[5]. وكان هذا هو التوجه الغالب حتى ظهور اللبرالية الجديدة التي تذهب الى عدم كفاية الدولة الحارسة و الحرية السلبية (negative freedom) أي عدم وجود موانع مادية أو قانونية أمام

---

[1] Ibid,p201-203.

[2] Ibid,p12-17.

[3] Sen, Amartya، *Development as Freedom* op, cit,p213-221

[4] Ibid,p214-223.

[5] ديفيد جونستون، مصدر سابق ، ص٣١٦.

حريات الأفراد، بل يجب تبني المفهوم الإيجابي للحرية (positive freedom)، اي قيام المجتمع والدولة (بتدخُّلها) بالتسهيلات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للوصول الى غاياتهم و نوعية الحيوات التي يختارونها. ومن ثَمَّ ظهر مفهوم دولة الرفاه والدولة المتدخلة[1]. الا أننا وفي بداية النصف الثاني في القرن العشرين كنا أمام ظهور طرح فكري جديد مطالب بتجديد آراء فلاسفة الكلاسيك من عدم تدخل الدولة والحرية السلبية للأفراد معروف بالتحررية()libertarianism المؤمن بالحرية(libertarian)المطلقة، يحاول تجديد آ راء الكلاسيك وإن اختلف عنهم في بعض استدلالاته، يدَّعي حل المشاكل و النقائص الموجودة في نظريات الرفاه والعدالة الاجتماعية[2]. وهو يقسم الى توجهين رئيسيين:

١-التوجه الذي ينظر الى المذهب اللبرالي القديم نظرة عواقبية عملية مصلحية(pragmatic)، اي أنها تريد إحياء هذا المذهب لكونها أحسن طريقة للتعامل، وانها ترفض نظرية العدالة الاجتماعية لا لكونها لامعنى لها فقط بل لكونها مستحيلة التطبيق، ويمثِّل هذا التوجه الفيلسوف النمساوي المشهور فون هايك (Fredric Hayek).

٢- التوجه المبدئي(principled) الذي يتبنَّى أفكار المدرسة اللبرالية المحافظة، ليس لكونها هي الأنفع للمجتمع وهي أحسن من نظريات العدالة الاجتماعية، بل لكونها هي الحق، وعلينا تبنيها لكونها مطابقة مع الأخلاق و العدالة[3].

٣-نظرية المجتمعانية للعدالة:

تعرف المجتمعانية(communitarianism) بالحركة الفكرية التي أنشئتها جماعة من فلاسفة السياسة والاقتصاد في الثمانينات من القرن السابق معروفة

---

[1] المصدر نفسه، ص٣١٦.

[2] المصدر نفسه، ص317.

[3] المصدر نفسه، ص٣١٨.

بمعاداتها للفكر اللبرالي[1]، مع أنهم كلهم عاشوا ونشئوا في المجتمعات اللبرالية. ويرون أن أكبر مشكلة في الفكر اللبرالي هو تركيزه على الفرد وإهمال المجتمع في موضوعاته النظرية العملية[2]، وتأثير ذلك على جميع الحقول المعرفية في العصر الحديث كالفلسفة والسياسة وا لاقتصاد، مع أن الفرد ليس أنه لايمكنه أن يعيش بدون المجتمع وأنه يأخذ هويته من المجتمع فقط، بل أن ذات الفرد نفسه تنشأ من قبل المجتمع[3].

الحركة الفكرية الجماعية أو المجتمعية تعود الى هذا الحقبة التأريخية الحركة التي تذهب الى أن الجماعة هي الأصل وليس الفرد كما يذهب الى ذلك الفكر اللبرالي[4]. بل أن من الفلاسفة من يرى أن ثنائية الفردانية والجماعية تعود الى بداية التاريخ الفكر البشري ، غير إن كان تأريخ هذا الفكر قديم قدم المجتمع الإنساني الا أننا هنا نقصد بالموجة المجتمعية المنتقدة للّبرالية بالحركة الفلسفية التي نشئت في الثمانينات من القرن السابق والتي كمَّلها أفكار أربعة من فلاسفتها المشهورين الذين طوَّروها وجعلوا منها حركة فكرية معروفة بانتقاداتها اللازعة للبرالية والمجتمعات اللبرالية، وهم (مايكل والزرWalzer)[5]و(مك

---

[1] مجموعة باحثين(سندل، مك أنتاير، تيلور، والزر)، المجتمعانيون ونقد اللبرالية، مختارات من الأفكار ، التحقيقات العلمية و الثقافية الإسلامية ، طهران ، الطبعة الأولى، ١٣٩٠الهجرية الشمسية .

[2]أحمد واعظى ، مصدر سابق،ص٣٨١-٣٨٢.

[3]المصدر نفسه، ص٣٨٥-٣٨٦

[4] أحمد واعظى،نقد وبررسى نظريه هاى عدالت، مصدر سابق،ص٣٨١.

[5] مايكل والزر، موضوعات العدالة(في الدفاع عن التعددية والمساواة)، ترجمة:صالح نجفي، مؤسسة ثالث، طهران ، الطبعة الأولى، ١٣٨٩الهجرية الشمسية، ص٢٣-٢٨.

أنتاير Mac Intyre) و(تايلور Charles Taylor) [1] و(ساندل Michael Sandel)[2]

٤- نظريات العقد الاجتماعي: نظرية جون راولز في العدالة:

إن جون راولز(John Rawls)حقَّق في مسألة مهمة كالعدالة أكثر من أربعين سنة وأنه أجرى تغييرات جوهرية في آرائه حول العدالة نتيجة التأمل والانتقادات الكثيرة واللازعة التي وجهت اليه وأن حياته الفكرية يقسَّم الى مرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة نظرية العدالة والتي انقلب بها في عدة حقول معرفية كان التصور العام في بعضها أنها وصلت الى نهايتها ولا يمكن الإبداع فيها ثانية والى الأبد كفلسفة الأخلاق وفلسفة السياسة. وبفضل إبداع جون راولز في تلك الحقول التفت القراء العاديون و السياسيون الى تلك الحقول ووصف بأنه الفيلسوف الأوحد في القرن العشرين وأصبح كتابه (نظرية في العدالة) من الكتب الفلسفية أكثر بيعا في العالم، و ترجم الى مايقارب ثلاثين لغة في العالم. إن جون راولز تمكَّن من بناء مذهب أخلاقي شمولي منافس للمذاهب الشمولية الموجودة. كما أنه تمكَّن أن يجمع بين قيمتين فلسفيتين وأخلاقيتين وسياسيتين كانتا تعتبران حتى ذلك اليوم أنه من غير الممكن الجمع بينهما وهما قيمتي (الحرية والعدالة).

قام جون راولز بتغييرات في كثير من موضوعاته الا أنه هناك أساس ثابت في نظريته تمكَّن الخروج بالسلامة والفلاح من العمليات التغييرية الكثيرة التي كان يقوم بها، ويمكن أن نعتبر هذا الجانب الثابت هو الأساس الذي سمَّاه راولز ب(العدالة كالإنصاف)، طرحه في أول مقالة له حول العدالة

[1]Charles Taylor,Sorces of Self,CridgeUniversity press,1990, p22-23, .

[2] Sandel Michae، liberalism and the limits of justice، Cambridgs University press، 1982,pp12-15.

في سنة ١٩٥٨ م، ونشر آخر كتاب له بنفس العنوان وهو كتابه (العدالة كالإنصاف) في سنة ٢٠٠٠م أي قبل سنتين من موته فقط[١].

المبحث الثالث

نظرية أمارتيا سن في العدالة

١-إن البحث حول نظرية أمارتيا سن في العدالة ليس أمرا سهلا كما يبدو في الظاهر، لأنه وإن نشر كتابه (فكرة العدالة) في عام ٢٠٠٩م وأشار فيه إنه تأخَّر في كتابته سنوات حتى تكتمل الفكرة عنده[٢]، فإنه لم يرد فيه كل الأبعاد المتعلقة بما يعتبر نظرية للعدالة. بل أنه ذكر فيه آخر ما توصل اليه في العدالة بعد كتابة قرابة(٢٥٠) كتابا وبحثا، وليس كل ما كان يفكِّر فيه عن العدالة والمذكور في أكثره في كتبه السابقة[٣]. ذلك (وكما قلنا) أن كتاب فكرة العدالة هو أشمل كتاب لأمارتيا سن وأغناها من حيث المعلومات[٤] !.

أولا : الأساس الفكري لنظرية أمارتيا سن في العدالة: حتى نتمكن في الكتابة عن الأساس الفكري لنظرية أمارتيا سن في العدالة علينا الرجوع الى ما كتبه أمارتياسن في عام ١٩٦٧م في البحث عن آراء الفيلسوف الوضعاني المشهور

---

[١] رابرت بي تليس، فلسفة راولز، ترجمة:خشاير ديهمى، مؤسسة طرح نو ،طهران ، الطبعة الأولى، صيف١٣٩٠الهجرية الشمسية، ص٩.

[٢] أمارتيا سن،فكرة العدالة، مصدر سابق،ص٢٥.

[٣] أمارتيا سن، المساواة والحرية،ترجمة: حسن فشاركي، مؤسسة شيرازة للنشر والتحقيق ، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ الهجرية الشمسية ص١١١-١٢٣ .

[4] Sen Amartya و*The Idea of Justice*, Harvard University Press & London: Allen Lane,2009 ,pxvii.

(روبرت هير)[1]حول طبيعة القيم والقواعد الأخلاقية ،حيث أن هير كان من الفلاسفة الوضعانيين الذين كانوا يعتقدون باختلاف طبيعة القيم والقواعد الاخلاقية عن الحقائق الحقيقية من العلوم التجربية والوضعية ومنها علم الاقتصاد الوضعي(الحقائق الحقيقية) ومن ثم عدم إمكان المزج بينهما وعدم إمكان الوصول الى أحدهما بواسطة الآخر[٢]. ومن ثم عدم جواز البحث عن الأخلاق بواسطة علماء الاقتصاد وبالعكس[٣]. وهذا ما كان متبنيا من قبل الاقتصاد التقليدي منذ زمن التنوير واللبرالية الكلاسيكية و فلاسفتها[٤]، ومن ثم نسف الأساس التأريخي المشترك بين الإقتصاد والأخلاق، حيث كان من المعروف ومنذ زمن فلاسفة الإغريق أن الاقتصاد كان جزءا من الأخلاق وكان يدرس ضمن فلسفة الأخلاق كما هو الحال في توزيع أرسطو المشهور للعلوم [٥]. حتى أن آدم سميث أب الأقتصاد الحديث كان يدرِّس الاقتصاد في جامعة كلاسكو ضمن مادة فلسفة الأخلاق وباعتباره فيلسوف الأخلاق[٦]. ويمكننا أن نعتبر هيوم وباستحالته المشهورة هو من وضع اللبنة الأولى للانفكاك وعدم التلاقي بين الحقول التجربية المتعلقة بالحقائق الحقيقية التي تبحث عن الحقائق الخارجية كالاقتصاد والحقول غير التجربية المتعلقة بالعلوم الاعتبارية التي تطلب منا القيام بأمر أو تمنعنا عن القيام بأمر، سواء كان ذلك الأمر مفردا أو

---

[1]Amartya sen (The Nutureand classes of Prescriptive Judgments,PhilosophicalQuarterly,17,no,66,(1967),p46-62.

[٢] باتنم هيلري، ثنائية الواقع والقيمة، ترجمة: فريدون فاطمي، مؤسسة مركز،طهران ، الطبعة الأولى، ١٣٨٥الهجرية الشمسية، ص١١٦-١١٨.

[3] Hilary Putnam,TheCollapse of fac- Value Dichotomy and other essays ,Cambridge,MA:Harvard University Presk2002,p , p87-89.

[٤] باتنم هيلرى ، مصدر سابق،ص١١٥-١١٧.

[٥] المصدر نفسه، ص.ص١١٩-١٢٠.

[٦] المصدر نفسه، ص١٢١-١٢٤.

مجموعة من أمور متعلقة ببعضها البعض المسماة بالنظام (كالنظام الاقتصادي)[1]. فاشتد أمر التمايز بين هذين النوعين من المعارف والعلوم حتى وصل الى عدم اعتراف وجود الحقائق الاعتبارية المعيارية من قبل فلاسفة مدرسة الوضعانية (positivism) واعتبارها مسائل وهمية أو نسبية أو محوَّلة من مسائل أخرى[2]، ولهذا يجب أن لا نخلط بين هذين النوعين من الحقائق والمعارف، وهذا هو رأي جميع علماء الوضعانيين ومنهم علماء وفلاسفة الاقتصاد التقليديين[3].

الا أنَّ أمارتيا سن حاول كشف المخالطة المنطقية والخطأ الموجود في هذا الموضوع، وذلك ببحثه في القواعد الأخلاقية التي تسمى بالقواعد السميكة التي ليس من السهل اعتبارها من الحقائق الاعتبارية الإنشائية، لأن لها جوانب وصفية خارجية حقيقية يمكن ملاحظتها، ولها جوانب اعتبارية معيارية فيها طلب القيام بأمر أو المنع من القيام بأمر، ويعتبر أحد العلماء أن هذا الكشف هو بداية ظهور نبوغ أمارتيا سن وإبداعاته اللاحقة[4] (وخاصة الاقتصادية منها). إن البحث حول علاقة الأخلاق (الحقائق الاعتبارية) و علم الاقتصاد يذهب بنا الى عمق أعمال أمارتيا سن في العدالة كمسألة علاقة الديموقراطية والتنمية و الفقر والمجاعات و الرفاه والبطالة. فمثلا في مسألة التنمية عندما نفترض وجود تلك العلاقة فلا يمكننا الاعتماد على الجانب االهندسي في الاقتصاد فقط حتى نرتفع مستوى التنمية في البلاد دون الاعتبار للمسائل الأخلاقية والحوافز الدينية في المجتمع[5]. وبناءا على تلك العلاقة كشف أمارتيا سن العلاقة الطردية بين الحرية الإنسانية والتنمية الاقتصادية[6]، ولذلك

---

[1] Hilary Putnam,op cit,p87

[2] Ibid,p89-88.

[3] Ibid,p17-12.

[4] Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p78-91.

[5] باتنم هيلرى،مصدر سابق،ص٤١-٤٣.

[6] Sen, Amartya, *Development as Freedom* op, cit,p22-25.

سمَّى كتابه الأشهر ب(التنمية كالحرية)[1]. وأثبت بأن المجاعة لا تحصل في الدول الديموقراطية قط وإن كانت لا تعتبر دولا غنية من ناحية المنابع الطبيعية[2]، كما أنه وبناءا على تلك العلاقة كشف مؤشِّر القدرات بديلا لمؤشِّر الدخل والناتج الكلي لتحديد مستوى الرفاه والتنمية وكشف به نقائص المؤشِّرات الأخرى (ومنها مؤشِّر الدخل)، المؤشِّر الذي تبناه منظمة الإنماء لتحديد ترتيب ومستوى الدول في التنمية[3].

ثانيا: نظرية أمارتيا سن والنظريات الأخرى للعدالة

يذهب أمارتيا سن أن هناك مقاربتين عن العدالة في العصور الحديثة متماشيان بالتوازي، أحداهما تعتمد على مفهوم العقد الاجتماعي. وتبدأ هذه المقاربة من الفيلسوف البريتاني الشهير توماس هوبز وصولا الى أشهر فيلسوف في العدالة في القرن العشرين وهو جون راولز. فالنظريات التي تنتمي الى هذه المقاربة هي دائما نظريات تعتمد على مفهوم من الخير شاملة فوقانية مؤسساتية تفرض على المجتمع عن طريق المؤسسات[4]. أما المقاربة الأخرى فهي مقاربة يرجعها أمارتيا سن الى آدم سميث أب الاقتصاد الحديث بل الى أرسطو قبل العصر الحديث مرورا بكوندوروسة الاقتصادي والرياضي الفرنسي أحد قادة الثورة الفرنسية [5]، مرورا بماركس وميل وصولا الى فلاسفة وعلماء الاقتصاد في القرن العشرين كآرو محيي نظرية الخيار الاجتماعي[6]، ومن

---

[1] Ibid,p24-27.

6 Ibid,p26-28

[2]Undp 1990,TheHuman Development Report 1990(New York: United Nation Development Programme(Available from the UNDP website,www.undp.org) , Retrieved 20 February 2013

[4] Ibid,p26-28.

[5] Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p33-37.

[6] Ibid,p43-47.

خصائص هذه المقاربة أنها لا تعتمد على مفهوم العقد الاجتماعي، ولا هي نظريات شمولية معتمدة على مفهوم فوقاني خاص عن الخير[١]. أنها تؤمن بعدالة المجتمع بدل عدالة المؤسسات ولهذا هي مقاربة نسبية غير مطلقة تعتمد على رفع الظلم واللاعدالة (unjustice) الموجود بين أفراد المجتمع[٢]. ويسمِّي أمارتيا سن هذه المقاربة بنهج العدالة المقارن(compire justice approach)، تلك المقاربة التي ليس لها نظريات بالمعنى التقليدي للنظرية [٣]، ولهذا قال عن نظريته أنها نظرية ولكنها ليس بالمعنى التقليدي للنظرية إنها نظرية رحبة و واسعة[٤]. بل تعتمد على الجانب العملي والمقارن في رفع الظلم الذي يكشفه كل عاقل بين أبناء البشر[٥].

و هي تتكوَن من جانبين وهما:نهج القدرة والخيار الاجتماعي.

يعرِّف أمارتيا سن نهج القدرة بأنه قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها[٦]. إن كانت نظرية الخيار الاجتماعي تعتبر قلب مهنة أمارتيا سن كما ذكرنا[٧]، فإن نهج القدرة يعتبر قلب أعمال أمارتيا سن و أشهر إبداع له، ولا يوجد أي كتاب من كتبه الا وفيه ذكر لهذا الموضوع وبه عرف في الفكر الاقتصادي بل الفكر الفلسفي والأخلاقي والسياسي[٨]. إن

---

[1] RiekoGotoh and Paul Dumouchl, Against Injustice(The new Economics of Amartya sen ، Cambridgs University press، 1982,P23-25.

[2] Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p21-216

[٣] أمارتيا سن، فكرة العدالة، ترجمة:أحمد عزيزي، مركز ني للنشر، طهران، الطبعة الأولى،١٣٩١الهجرية الشمسية ص٣١-٣٥)(المرجع باللغة الفارسية).

[٤] المصدر نفسه، ص٣٧-٣٩.

[٥] المصدر نفسه، ص٤٠-٤٢.

[6] Ibid,ppp14-10-16.

[7]Sen Amartya و*The Idea of Justice*, op, cit,p212-213.

[8] Ibid,p13-15.

كانت بحوث أمارتيا سن مملكة واسعة فإنها مملكة مظلمة بدون نهج القدرة فهو شمسها المضيئ [١]، ومنه أصبح الفلاسفة والعلماء يهتمون بآراء أمارتيا سن، حيث صار يهتم بها العشرات من الفلاسفة المختصين بالشرح والنقد وأصبح المئات من العلماء يتبنون آرائه كما هي في مجالاته الخاصة أو بتحويلها الى حقول معرفية جديدة[٢]. إن كان هذا هو موقع نهج القدرة فإن الموضوع المركزي للنهج أيضا هو الحرية الموضوعية للاشخاص[٣].

نظرية الخيار الاجتماع فيمكننا تعريفها بذلك الحقل المعرفي الذي يعالج مسألة التوصل الى تقييمات جمعية قائمة على أولويات فردية بعبارات أقرب ما تكون رياضية. وقد انصبَّ عمل المنظرين الأوائل تهيئة إطار لاتخاذ القرارات العقلانية والديموقراطية لمجموعة من الناس مع الالتفات الى مفضلات ومصالح كل الأفراد[٤]. إلا أن هذه المسألة وهي الوصول الى القرارات الجماعية مع رعاية رعاية التفضيلات الفردية بدت مستحيلة التحقيق [٥]. بقيت نظرية الخيار الاجتماعي في الحاشية حتى بداية النصف الثاني في قرن العشرين[٦]، وبعد المناقشات العميقة والواسعة التي أجريت حوله قبل الخيار الاجتماعي كفرع معرفي، رغم ظهور استحالات متعاقبة فيها. الا أنه كشف أمارتيا سن أيضا أنه يمكن حلُّه بجعل إجراءات اتخاذ القرار الاجتماعي أكثر حساسية للمعلومات ،

---

[1] Ibid,p12-17 .

[2] Martha Nussbaum. *Creating Capabilities: The Human Development Approach* (Harvard University Press) 2011,p 3-15 .

[3] Ibid,p33-35.

[4] Sen،amartya,The possibility of social choice, op،cit,p21-25.

[5] Ibid,p17-19.

[6] Ibid,p16-25.

ويبدو أن المعلومات عن مقارنات صلاح الحال والمزايا النسبية بين اللأشخاص ذات أهمية حاسمة في هذا الحل![1]

الفصل الثالث

(تطبيق نظرية أمارتيا سن في العدالة على التشريعات المالية العراقية)

تمهيد

الاقتصاد العراقي وطبيعته

يعتبر الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات التي تسمى بالاقتصاد الريعي، أما معناه في اصطلاحع علماء الاقتصاد فهو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقَّدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز والمعادن، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعيه بيعه[٢].

يؤثِّر الاقتصاد الريعي على بنيان الدولة التي تعتمد عليه كمصدر أساس في دخلها القومي، كما أن له آثارا على سلوك المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدولة من أموال مصدرها الريع، يرى الاقتصاديون أن الاقتصاد الريعي نظاماً اقتصادياً استثنائياً لا يدوم طويلاً وهو يمثِّل حالة من حالات التسيُّد والتملك بين

---

[1] Ibid,p43-46.

[٢] حاجي يوسفي، أمير محمد، الدولة الريعية تحقيق مفهومي، الاطلاعات السياسية الاقتصادية، طهران، العدد (١٢٥-١٢٦)،ص١٥٣.

شعب ورعية وحكومات تمتلك الريع ومن ثم تمتلك الرعية. ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر تخلف وبطء التنمية للدول التي تعتمد عليه[1].

المبحث الأول

السياسة الاقتصادية العراقية

١-السياسة الاقتصادية العراقية: بحثنا عن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية و السياسة التجارية والعلاقة بينها وهي مكوِّنات السياسة الاقتصادية، و من ثم البحث عنها في الاقتصاد العراقي!

أولا: السياسة المالية العراقية:

إذا كانت السياسة المالية تتمثَّل في كل من السياسة الإنفاقية والسياسة الإيرادية، فإن السياسة الانفاقية في العراق تميَّزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من سنة لأخرى في تأريخ الإقتصاد العراقي وخاصة بعد العام(٢٠٠٣م) نظرا لتوسُّع نشاط الدولة العراقية[2]!.

أما الإيرادات العامة لقد عرفت أيضا تزايدا متواصلا خلال تلك الفترة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الريع النفطي حيث مثَّلت هذه الأخيرة نسبة أكثر من ٩٠ % طوال السنوات التي لاحقت عام الاحتلال، ولهذا أصبح الاقتصاد الوطني عرضة للمتغيِّرات الخارجية وخاصة المتعلقة بأسعار النفط،

---

[1] ينظر :مايكل روس، هل يعيق النفط الديموقراطية،النفط والاستبداد(الاقتصاد الريعي للدولة الريعية، مجموعة باحثين ، تحرير حسين بن حمزة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- أربيل- بيروت، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٧ م، ص١٥١.

[2] خوشناو، صباح صابر محمد، الموازنة العامة في العراق(دراسة تحليلية مع إشارة الى إقليم كردستان العراق)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ، السليمانية ، الطبعة الاولى ٢٠١٢م ،ص٨٩.

وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة العراقية اتُّصفت بالعجز المزمن والمستمر ابتداءاً من سنة ٢٠٠٣م و حتى الآن ويرجع استفحال العجز إلى عجز الإيرادات العامة عن ملاحقة الزيادة في الإنفاق العام[١].

إذا كان الاقتصاد العراقي يمثِّل نموذجا للاقتصاد الريعي،أي الاقتصاد الذي ترتبط مصادر الدخل فيه بالطلب الخارجي بغض النظر عن الانتاج والانتاجية كما بحثنا عنه، فإن الدولة العراقية هي بدون شك مركز الثروة ومصدر الدخل الأساس للبلاد، ولكن على الرغم من ذلك فما زالت فلسفة الإنفاق العام وسلوكياته في الموازنة العامة تمثِّل نموذجا للدولة الريعية وأن التوسع في النفقات مقابل التخلي النسبي عن التحصيل الضريبي هي مسألة تأسَّست تاريخيا في سلوكيات المالية العامة ذلك بأن يذهب الإنفاق الى المستفيدين سواء المحتاجين منهم حقا ام غير المحتاجين، الامر الذي شجِّع وعلى نطاق واسع إذ يطلب الفرد من الدولة من ظاهرة ما يسمَّى بالركوب المجاني Over riding دون مقابل يدفعه، وهو أمر يؤشِّره ضعف قدرة السلطة المالية على الامتداد الضريبي تاريخياً.[٢]

وقد ارتفعت الموارد النفطية من حوالي ٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣م الى اكثر من ١٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، وارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من حوالي ١٤ % في السنوات الاولى بعد الاحتلال الى ٤٠ % في موازنة ٢٠١٣م. وبلغت مجموع ايرادات الدولة من النفط والرسوم والضرائب والقروض والمنح المستلمة والاموال المسترجعة من النظام السابق حتى عام ٢٠١٣م الى اكثر من ٦٠٠ مليار دولار[٣].

ثانيا: السياسة النقدية: إنه يقتضي إجراءات السياسة الاقتصادية تحقيق التكامل بين السياستين المالية والنقدية ولكن ما حصل في العراق هو أن

---

[١] المصدر نفسه،ص٩٩.

[٢] المصدر نفسه،ص١٦٣.

[٣] مجلس النواب(٢٠١٣م)قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٣م، مصدر سابق، من الموقع الإلكتروني للمجلسwww.parliament.iq .

السياسة المالية تعتمد على الاستجابة السريعة والرد الفعل لحركة إيرادات النفط المتوقعة والمرتبطة بظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية ،في حين أن البنك المركزي يعتمد في تطبيق سياسته النقدية الجديدة على متابعة ظروف البيئة المالية المحلية، هذا الأمر جعل كل جهة تركز على مجال مختلف عن مجال عمل السياسة الأخرى، وتتطلب معالجة هذا الأمر درجة عالية من التنسيق لتوحيد جهود السياستين، لأن غياب مثل هذا التنسيق سيقود الى حدوث تناقض خطير فيما بينهما يستنزف قدرا كبيرا من الموارد النادرة.

وقد اتَّضحت حالة ضعف التنسيق بين هاتين السياستين بشكل كبير بعد أن تفاقمت حالة التضخم الركودي في العراق . ففي حين تعطي السياسة المالية الأولوية لمعالجة الركود في ترتيب أهدافها لهذه المرحلة ترى السلطة النقدية أن الأولوية ينبغي أن تعطى لمعالجة التضخم لذلك فهي تستهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار كمرحلة أولى .

ثالثا:المديونية الخارجية: قدرت ديون العراق والتي هي من موروثات العهد السابق ب ١٢٧ مليار دولار حسب البنك الدولي وبنك التسويات الدولية عام ٢٠٠٣م في حين اشارت البيانات الاولية المدونة في اتفاقية الائتمان المساند التي وقعها العراق مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٦م الى ان ديون العراق١١٤ ملياردولار وتشكل ٤٠٠ %من اجمالي الناتج المحلي وبحدود٧٠٠%من قيمة الصادرات العراقية ولقد سعت حكومة العراق الى معالجة مديونيته خلال الاشهر الأولى من عام ٢٠٠٣م ولقد استطاع العراق تخفيض ديونه وبنسبة ٨٠% بالاتِّفاق مع دول نادي باريس وعلى ثلاث مراحل ومع دول خارج نادي باريس والتي استطاع العراق أن يحصل على إعفاء كامل منها كالصين ،قبرص ، استراليا . ولكن مع ذلك لا زالت بواقي الديون وخاصة التجارية تشكل عائقًا امام إعادة بناء العراق وتحدياً امام مواجهة معدلات الفقر الآخذة بالتصاعد مما يعرقل من اهداف استدامة التنمية بشكل عام[١] .

[١] هناء عبد الغفار السامرائي، ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة الحكمة، العدد ٣٨ ، بيت الحكمة، ٢٠٠٤م ، ص ٢٩.

٢-سياسات الإصلاح الاقتصادي: مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت موجة عالمية واسعة ترتكز على فكرة أساسية حول تفعيل آليات السوق كموجة للإنتاج وتحويل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص، وتحرير العلاقات الاقتصادية . اتجاه يقول: كل ما يقرِّره السوق فهو صالح أما تدخل الدولة فهو طالح، يتميز بالدعوة إلى الحق والقوى الطبيعية في السوق لتوجيه الموارد وتحديد الأسعار، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أنه يمتاز بأنه يعكس ميلين سياسيين منذ الثمانينات يصيغان ويقيدان السياسة الاقتصادية، أحدهما يمثل حماسة ثقافة متجدِّدة من أجل المشروعات الخاصة، وثانيهما يعتبر حقيقة ملحَّة دائما لا سبيل لتجنبهما للحد من الإنفاق العام، وقد أدى التقاء هذين الاتجاهين إلى انهيار السياسة الكنزية[١].

استهدفت السياسة الاقتصادية في العراق تحقيق عملية تحوُّل تتم بالدرجة الأولى بقيادة مباشرة من العامل الخارجي (العولمة) والذي ينطلق من فرضية(مقنَّعة)بالنسبة لأصحابها ، قوامها أن لا بديل أمام الدول سوى الاندماج بالاقتصاد العالمي وفق الوصفة أو الوصفات السائدة (والتي يقدِّمها صندوق النقد الدولي)ومعلوم أن الانتقال لاقتصاد السوق وبغض النظر عن اختلاف التقييم للنتائج المحتملة لهذا الانتقال، هو السبيل الوحيد للتمتع بمزايا الدعم الاقتصادي الدولي في مجالات عدَّة منها تخليص العراق من عبء المديونية والتعاطف معه لمواجهة مشكلة التعويضات المالية.[٢]

واعتمد في هذا التوجُّه على تفسير بعض نصوص الدستور الدائم حيث أنه لم ينصَّ صراحة على نظام اقتصادي معين لدولة العراق، ففسِّر مضمون

---

[١] د .مايح شبيب الشمري، سياسات التكيف الاقتصادي في الأقطار العربية المموَّلة من المؤسسات الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة، ٢٠٠١م ، ص١٣.

[٢] رسول ، عابد خالد، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية (دراسة تحليلية مقارنة على ضوء المتغيرات السياسية)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ، السليمانية ، الطبعة الاولى ٢٠١٢،ص٤١٩.

المادة (٢٥)على أساس أنه يفيد أو يفصح عن تحديد واضح لطبيعة النظام الاقتصادي الجديد في العراق، ونص هذه المادة هو : (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة , وبما يضمن استثمار كامل موارده , وتنويع مصادره , وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)، ويستند هؤلاء إلى أن الإشارة إلى (إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة) تعني توفير الأسس الكفيلة للانتقال به من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الحر، كما أن الأشارة إلى (تشجيع القطاع الخاص وتنميته) ستضمن تحقيق هذا الانتقال[١]!.

غير أن ما يميِّز العراق عن باقي الدول التي طبِّق فيها التحول الى نظام حرية السوق واللبرالية الاقتصادية هو التسرُّع في تطبيقها على الاقتصاد العراقي[٢]، فاستهدفت السياسة الاقتصادية في بتطبيق برامج وسياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي على أثر إبرامه للاتفاقيات الدولية مع المؤسَّسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٣]!.

---

[١] المصدر نفسه، ص٤١٨.

[٢] حمه، الدكتور كامران أحمد، مصدر سابق،ص٢٠٩.

[٣] د .أحمد عمر الراوي،الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح، الحوار المتمدن2003www.rezgar.com.

المبحث الثاني

تطبيق نظرية أمارتيا سن على التشريعات المالية العراقية

١-فإذا كانت نظرية أمارتيا سن في العدالة من النظريات التي تعطي المؤسَّسات العامة دورا مهما في المسائل الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات التنمية معتبرة تلك المؤسسات لها دور تأثير وتأثُّر بينهاوبين المؤسَّسات الأقتصادية فهي ليست مؤسَّسات سياسية فقط بل هي تؤثِّر في المؤسسات الاقتصادية في نفس الوقت، كما أن الاقتصاد ليس مجرد قواعد وأرقام وإحصائيات فهي تخلق فرص لحرية التفكير والاختيار الإنساني[١]. ولهذا وفي بلد كالعراق يجب إلقاء الضوء على مستوى التشابك العضوي بين متغيرات التنميةالبشرية ليس فقط على صعيد المتغيرات الرئيسية وهي التعليم والصحة والدخل ولكنه أيضا على صعيد المتغيرات الداخلية لكل مجال من هذه الشبكة والمجالات التي لا تدخل ضمن تلك المجالات!.

٢- القوانين المتعلقة بالمجالات الخمس:

أ-الدستور الدائم: بما أن الدستور يعتبر القانون الأعلى للدولة فإن معالجة الدستور للحقوق والحريات يعتبر الأهم مقارنة بالقوانين الأخرى فتهيمن أحكام الدستور على أحكام القوانين الأخرى في الدولة كما هو معروف. ففي مجال الحقوق السياسية، بالرغم من أن دستور العراق لسنة ٢٠٠٥م يعدُّ بمعنى من المعاني دستورا متقدما بأشواط على معظم الدساتير العراقية السابقة من حيث إقرارها بالقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديموقراطي واللامركزية. الا أن موقفه من الحقوق والحريات العامة بوجه عام والحقوق السياسية بوجه خاص جاء ملتبسا الى حد بعيد. فمع أنه خصَّص بابا خاصًا يحتوي على (٣٣) مادة

---

[١] د. علي مرزا ،عدد العاملين في الدولة ومعدل البطالة والنمو السكاني :تساؤلات إلى وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء،مصدر سابق، موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين 10 , حزيران2012، www.iraqieconomists.net ،ص١٢.

منتظمة في فصلين للنص على الحقوق والحريات (الباب الثاني). الا أنه جاء خاليا من أية إشارة الى جعل(شعب العراق) جزءا من المجموعة البشرية وله حقوق ومسؤوليات عالمية . ولم يشر الى أن هذا يعد مبدءا أساسيا لا في ديباجته ولا في بابه الخاص بالمبادئ الاساسية . كما أنه لم يشر الى احترام قانون حقوق الانسان الدولي وعدِّه أحد مصادر القانون الوطني ،وهذا له انعكاساته على نصوص الدستور المتعلقة الحقوق والحريات الواردة فيه[١]!

ب–قانون الميزانية العامة: إن المصادر المالية الأساسية المتاحة للدولة العراقية هي الواردات النفطية والتي تشكِّل من ٩٢ الى ٩٦ % من واردات الموازنة العامة، والباقي من الضرائب والرسوم وأرباح القطاع العام وبيع ممتلكات الدولة، وحتى الآن لم تتضمَّن الموازنة العامة الواردات الاخرى من القروض والمنح والمساعدات الدولية، ولم يجر الكشف عنها حتى بعد تسلُّمها وإنفاقها. وارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية من حوالي ١٤ % في السنوات الاولى بعد الاحتلال الى ٤٠ % في موازنة ٢٠١٣م. وبلغت مجموع إيرادات الدولة من النفط والرسوم والضرائب والقروض والمنح المستلمة والأموال المسترجعة من النظام السابق، الى أكثر من ٦٠٠ مليار دولار.[٢]

د–قانون الاستثماروتمويل التنمية البشرية: منذ ثمانينيات القرن الماضي والاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات عدة، مثل التضخُّم والبطالة وانخفاض الدخل القومي ومن ثمَّ انخفاض نصيب الفرد الواحد من ذلك الدخل اضافة الى فشل عملية الاستثمار فضلا عن اللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة عاملا

[١] ينظر : فالح عبد الجبار، تضادات الدستور الدائم، من كتاب مأزق الدستور نقدوتحليل، مجموعة باحثين ، تحرير حسين بن حمزة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد– بيروت، الطبعة الاولى ، ص٦٣–٦٤

[٢] حمه، كامران أحمد، مصدر سابق، ص١٩٩.

على تثبيط همم الاستثمار كذلك الإشكالية الضخمة المتعلقة بدور كل من القطاعين العام والخاص في القيام بعملية التنمية الاقتصادية[١].

وتعبِّر مجالات الاستثمار عن نوع النشاط الاقتصادي وطبيعته الذي سيوظِّف المستثمر أمواله فيه وذلك بهدف الحصول على العائد. والاستثمار نوعان، فإما ان يكون استثماراً داخلياً (وطنيا) او استثمارا خارجيا (أجنبيا). ويقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين يعد استثماراً اجنبياً للبلد المستثمر فيه. أما جهة الاستثمار فهي إما ان تكون دولة أو مجموعة دول أو شركة أو مجموعة شركات او حتى أفراد[٢]. توضع مجموعة من السياسات الاقتصادية لا تقتصر على الضرائب أو أسعار الطاقة والرسوم فحسب بل تشمل أيضا تمكين الوصول إلى رأس المال والسلع الوسيطة حسب السعر العالمي[٣]. كذلك من المهم أن يتمَّ تنظيم سوق العمالة وتسهيل عمليات الائتمان وأن وكذلك دعم المؤسَّسات الخاصة لحلِّ الاختناقات القائمة. وإعادة تأهيل الإدارة الجمركية وتحديثها بما في ذلك جميع الإدارات التابعة لها وكذلك تنمية مكتب الجمارك في وزارة المالية ودعم العمليات في المنافذ الحدودية، وذلك مع تبسيط الإجراءات الجمركية وتقوية منسوبيها، وتنويع الصادرات الزراعية والصناعية وذلك عن طريق تحسين نوع المنتجات واستخدام الوسائل الكفيلة لتطبيق إجراءات السلامة وجودة المنتج وتطبيق المقاييس، وتفعيل القطاعات الإنتاجية في العراق سواء الصناعية أو الزراعية والخدمية وإعادة تأهيلها، وأن تنخفض النفقات التشغيلية في العراق لصالح النفقات الاستثمارية

---

[١] أ د رضا عبدالسلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فيعصر العولمة(دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا،جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠٠٢م، ص٣٣-٣٩.

[٢] د .عبد السلا م ابو قحف، نظريات التدوين وجدول الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م، ص٧٣.

[٣] د.هادي حسن عليوي، العوامل الجاذبة للاستثمار، الندوة الاقتصادية بشأن مستلزمات وضوابط الاستثمار في العراق، عمان،٢٠٠٦-٧ - ٢.

المبحث الثالث

تطبيق النموذج على التشريعات العراقية

أولا: سبق أن بحثنا أن نظرية أمارتيا سن تعتبر دور الدولة والمؤسَّسات العامة مسألة مهمة في تطبيق العدالة ومن هنا يرتبط النموذج الخاص بالعراق بالدستور العراقي وخاصَّة فيما يتعلق بالجانب المالي والاقتصادي من مواده باعتبارها تشريعات اقتصادية و مالية عامة وأساسا للتشريعات المالية الأخرى كالميزانية والتشريعات الضريبية [1].

من خلال التدقيق في موازنة العراق العامة يتضح غياب العقل الاقتصادي عن تلك الموازنة بحيث يولِّي اهتماما بزيادة الانتاج المحلي في العراق و خفض مستوى الاستيراد، و زيادة فرص العمل و رفع مستوى دخل الف فإن كنا قد سلمنا بأنه لايمكن التخلي عن مبيعات النفط والغاز في حالة كالاقتصاد العراقي حيث يحتل الميزانية العامة أكثر نسبة من الناتج القومي وتحتل مبيعات النفط أكبر نسبة من موارد الميزانية، وتعتمد المجتمع على الميزانية العامة بدل أن تعتمد الميزانية على المجتمع، ولهذا يجب تغيير وجهة تلك الميزانية الى تضمين التنمية البشرية ونظرية أمارتيا سن.

ثانيا: نظرية أمارتيا سن في العدالة والتشريعات المتعلقة بالضريبة والموارد الأخرى للدولة:إن عدّ مبيعات النفط المصدر الأساس والأوسع لواردات الحكومة العراقية فلا يحتل الضريبة سوى ٢% من الواردات وهذا هو حال الدول الذات الاقتصاد الريعي المعتمدة على مصدر ريعي، ومن هنا يكون الاعتماد على الاقتصاد الريعي من أهم عوائق القدرات و القابليات والتنمية البشرية بكل مستوياتها الثلاث الاساسية (التعليم، والصحة والبيئة) والضامنة للاستمرار (النمو و الدخل) وتوسعة الخيارات(الحريات والفرص الاقتصادية

[1] المصدر نفسه، ص٧.

والسياسية) ولهذا يجب تصحيح السياسة والتشريعات الضريبية للدولة[1]فالعراق رغم أنه لا تعتمد على الضرائب بالنسبة لإيراداتها، فانه يعتمدعلى الضرائب غير المباشرة وهي تتوزع على نوعين رئيسيين وهما الضرائب الكمركية وضرائب الانتاج.

[1] خوشناو، صابر محمد صابر، مصدر سابق، ص٢٨٥

الخاتمة

من خلال ما سلف من الفصول والمباحث توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- إن (أمارتيا سن) (١٩٣٣) من الفلاسفة العظام في القرن العشرين أمضى أكثر من ستين سنة من عمره باحثا جديا فى الدراسة والتفكير في كل من حقول الاقتصاد والرياضيات والفلسفة وكان الموضوع الرئيسي في بحوثه هو مفهوم العدالة , وأن أعظم إبداعاته هو نظريته في العدالة , النظرية التي تعتبر أعظم إبداع في الفكر الاقتصادي والاخلاقي حاول الجمع بين تلك المفهومين الذين يعتبران متضادين في الفكر الاقتصادي التقليدي ولا يمكن الجمع بينهما وهما الأخلاق والاقتصاد. الا أنه ورغم شهرته لم يأخذ مكانه اللائق فى البحوث الجامعية بالدول الاسلامية والعربية، حتى يمكن القول بأن الباحث أول من حاول البحث حول نظرية العدالة لأمارتيا سن, فكان له فخر السبق فى هذا المجال رغم كونه طالب مرحلة ماجستير ومازال فى بداية دربه العلمى!.

٢- إن نظرية أمارتيا سن فى العدالة تعتبر آخر محاولات البشر فى سبيل كشف حقيقة مفهوم مهم كالعدالة وان لم تكن آخرتها،والنظرية وإن كانت بالأصل متعلقة بحقل فلسفة الاقتصاد وفلسفة الأخلاق الا أنها يمكنها أن تكون اساسا للبحث فى حقول أخرى من العلوم الإنسانية. (لقابليتها على الإجابة على أسئلة الباحثين فى تلك الحقول. ولهذا وزِّع الباحثون الى مؤيدى النظرية و المعارضين لها ولكن على الأخيرين بيان سبب معارضتهم لها), ويظنُّ الباحث بأنه تمكن التعرف بالنظرية من كشف بنيتها ومنهجها ومفاهيمها ومبادئها ونقاط القوة والضعف فيها بشكل يفيد الباحثين عن النظرية بعده!.

٤- تمكَّن أمارتيا سن تجاوز إبداع راولز فأظهر أمارتيا سن أنه وارث للمدرسة المقابلة لتلك المدرسة، فركَّز أمارتيا سن على مفهوم الحرية والقدرة على الإختيار في الحياة في نظريته بدل التركيز على العدالة المؤسَّساتية (عدالة المؤسسات العامة هي الأساس) التي يركَّز عليها راولز في نظريته!.

٦- إن نظرية أمارتيا سن نظرية اقتصادية من الممكن تطبيقها على علم الاقتصاد واستعمال لغة الأرقام والاحصائيات فيها. وربما هذا أظهر ما يميِّز تلك النظرية من أكثر النظريات الأخرى للعدالة حيث هي نظريات سياسية بالدرجة الأساس. بل من خلال صفتها الاقتصادية تمكَّنت نظرية أمارتيا سنكشف نقص تلك النظريات وإعطاء بدائل اقتصادية عملية لها، ر لهذا تبنّتها منظمة الإنماء التابع للأمم المتحدة واعتمدت عليه في تقريرها السنوي وكثيرمن المنظمات الدولية الأخرى .

٧- إن لنظرية أمارتياسن في العدالة جانبان أولهما من إبداعه والثاني يعتبر آمارتيا سن مطوِّرا له: أولهما هو نهج القدرة الذي تبنته منظمة الانماء وكثيرمن الدول لتقييم تنمية وتطوير تنمية الدول. وأن نهج القدرة هو قدرة الأشخاص على أن يعيشوا حيواتهم التي لهم دليل في اختيارها وتقديرها.

كما أن الجانب الثاني وهو نظرية الخيار الاجتماعي تعتبر آلية ربط القرار والخيار الاجتماعي والتفضيلات الفردية باستعمال منهج رياضي. فإن أمارتيا سن يعتبر آخر فلاسفة الاقتصاد والرياضيات الذي حاول إحياء تلك النظرية بل أعطاها اهتماما أكثر في أكثر دراساته وهو أبدع فيها وأضاف اليها شرط توسيع المعلومات والنقاش العام، وهو يعرِّف الديموقراطية بالنقاش العام. بالاعتماد على التفضيلات الفردية نصل الى الخيار الجماعي ، وذلك بطريقة رياضياتية جميلة وسهلة في نفس الوقت ، وقد قدَّم مقالته حولها لنيل جائزة نوبل بعدما رشِّح لها ، وهذا يظهر لنا موقع هذه النظرية داخل بحوث أمارتيا سن!.

٨- من ثمَّ يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الانسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه، ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية الاقتصادية.

١٠- إن إحدى خصائص نظرية أمارتيا سن في العدالة ورغم قابلية تطبيقها العملي فإنها لاتعطينا نموذجا واحدا يحتذى به في جميع الدول، ولهذا من الممكن أن النموذج المطبّق في دولة يختلف من نموذج دولة أخرى، ولكن هذا ليس معناه أنه لا توجد مسائل عامة وخطوط عريضة يعتمد عليها في كل النماذج. ففي التنمية مثلا فإن النظرية تطلب التنمية و تعتمد على حرية وقابلية الإنسان في المركز(التنمية للبشر) وبمشاركة الانسان نفسه(والتنمية بالبشر) ، ولهذا يكون لتطبيق النظرية جانبان: جانب يتعلق بما يخدم الإنسان كالتعليم والصحة والدخل ، وجانب يتعلَّق بمسألة اختيار الإنسان لما هو له دليل في القيام به وهذا الجانب يتعلق بمشاركة الإنسان في العملية التنموية واحترام آرائه. ومن هنا تظهر أهمية مسألة كحقوق الإنسان والديموقراطية في التنمية،

١١- إن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل هيكلية تعد أساسية وجوهرية من مشكلات عدة تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس. مثل التضخم والبطالة وانخفاض الدخل القومي ومن ثم انخفاض نصيب الفرد الواحد من ذلك الدخل إضافة الى فشل عملية الاستثمار فضلا عن اللوائح التنظيمية التي تضعها الدولة والتي تعد عاملا على تثبيط همم الاستثمار كذلك الإشكالية الضخمة المتعلقة بدور كل من القطاعين العام والخاص في القيام بعملية التنمية الاقتصادية

١٢- حتى الآن تعد السياسة الاقتصادية العراقية غير ناجحة في حلِّ المشاكل الاقتصادية، منعدم الانسجام بين السياستين النقدية والمالية و البطالة والتضخم وعدم توجيه الإنفاقات التحويلية والإعانات بشكل صحيح، وإن كانت مشكلة البطالة لم تحلَّ في العراق فإن الفقر ما زال يعاني منها قرابة خمس الشعب العراقي، ومنها مسألة سعر الفائدة والمديونية الخارجية مما جعل هذا البلد تحت رحمة الجهات الخارجية و فرض شروطها بل خططها على هذا الاقتصاد.

١٥- هناك ثلاث مقترحات لإصلاح وضع الاقتصاد العراقي:

الأول:الخطة المركزية للدولة والاعتماد على القطاع العام .
الثاني:التثبيت والإصلاح الاقتصادي وتبني نظام الاقتصاد الحر و حرية السوق. الثالث: الاعتماد على التنمية البشرية والتي تعتبر جزءامن نظرية أمارتيا سن.

١٦- حاول الباحث تكوين نموذج مكوّن من كل الجانبين للنظرية ليطبَّق على التشريعات المالية العراقية ونقصد بها التشريعات المتعلقة بالمالية العامة لكونها هي المجال الذي يمكن أن يطبَّق عليها النظرية.

١٧- إن العناصر الأساسية لنموذج المستنبط من نظرية العدالة و التنمية المطبَّق على العراق من الممكن جمعها في مكوِّنات وهي:

ا- تكوين وتطوير القدرات البشرية من مؤسسات (التعليم) و(الصحة) .

ب - ويكون لكل شخص (دخل) يعيش به عيشة كريمة!.

ج- يتعلَّق بالمسائل (السياسية) كما تتعلَّق بالمسائل (الاقتصادية).

١٨- فللنموذج المطبَّق جوانب خمسة هامة متشابكة ومتداخلة، وهي التعليم ، الصحة والتغذية، العمل، الحرية السياسية، و الحرية الاقتصادية.

١٩-لا يمكن للمجالات الخمسة الوجود و الظهور في أرض الواقع ما لم يكن لها إطار قانوني تتجلى فيها، إن القوانين التي لها علاقة مباشرة بالمجالات الخمسة هي: الدستور، والميزانية العامة والقوانين المتعلقة بنفقات وموارد الدولة سواء كانت موجودة في قانون الميزانية العامة أو خارجه كقوانين الضرائب.

٢٠-أما فيما يتعلق بالدستور فيلزم تعديل الدستور بشكل يحدِّد النظام الاقتصادي والضريبي فيه، وإيجاد الضمانات التشريعية للحريات العامة ورفع التقييدات المتعلقة بالتنظيم بالقانون والآداب العامة التي تكون لمصلحة جهة معينة. أما الموازنة العامة فيجب التنويع في موارد الدولة وعدم الاعتماد على ريع النفط فقط، وأولوية النفقات الاستثمارية على النفقات التشغيلية والنفقات التنموية على النفقات الأمنية. أما الضريبة فيجب إعطاء الأولوية للضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة وتبني نظام الضريبة التصاعدي!.

أما التوصيات:

١–أن نظرية أمارتياسن في العدالة يجب أن تتبنَّى من قبل أصحاب القرار في الحكومة العراقية إذا أريد الاستقرار والتنمية الشاملة الدائمة لهذا البلد والعيش الكريم السعيد لشعبه.

٢– على الدولة ومؤسساتها العامة أن تقوم بدورها في عملية التنمية والتطور الاقتصادي، وأن لاتعتمد على الإصلاح الهيكلي وحرية السوق فقط. لأن هذا النظام لايلائم اقتصادا مدمرا كالاقتصاد العراقي.

٣–تجاوز الاقتصاد الريعي وتنويع مصادر الإنفاق وتقليل الاعتماد على الميزانية العامة من قبل المجتمع، وتقليل التوظيف العام الذي أثقل كاهل الدولة و سبَّب في زيادة الاستهلاك ورفع الاسعارواستشراء الفساد

٥– تعديل الدستور وذلك في سبيل رفع التناقضات الموجودة فيه وتوفير الضمان اللازم للحريات العامة وحفظ حقوق الأقليات الدينية والأثنية والمذهبية والجنسية، وتحديد أساس هوية الدولة الفدرالية وتحديد صلاحية كل من الحكومة المركزية وحكومات الأقليم والمحلية.

٩– العمل على إيجاد الانسجام والتوافق بين السياستين المالية والنقدية، فإذا كان الاقتصاد العراقي يعاني من ظاهرة الركود التضخمي فإن السياسة المالية تريد معالجة الركود، في حين أن السياسة المالية هي وراء معالجة التضخم، ومن ثم توجد عدم الانسجام والتوافق بين السياستين وفي النتيجة يكون الضغط على السياسة النقدية والدينار العراقي، في حين أن السياسة المالية والحكومة تريد الاستمرار في ازدياد حجم استهلاكها و استيراداتها.

١٠–التقليل من ظاهرة النفقات الحكومية و النفقات السيادية والأمنية وازدياد النفقات التنموية، و المحافظة على حقوق الأجيال القادمة ومن ثروات العراق الطبيعية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: باللغة العربية.. الكتب:

١- إمام، زكريا بشير ، مفهوم العدالة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، دار روائع مجدلاوي، عمان أردن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ -٢٠٠٣م.

٢- ابو قحف، د .عبد السلام ، نظريات التدوين وجدول الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩م.

٣- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، الكويت، ١٩٨٢م.

٤- اونر اوزلوا، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة :مركز العراق للأبحاث، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد ٢٠٠٨م.

٥- الببلاوي، حازم ، الدولة الريعية في الوطن العربي، في :الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩م.

٦- بلقاسم، عباس ، التثبيت والتصحيح الهيكلي. منشورات المعهد العربي للتخطيط بالكويت -العدد ٣١ مای ٢٠٠٤م.

٧- بوريس بيرنشتين وجيمس بوتون، التصحيح من أجل التنمية :صندوق النقد الدولي والفقراء ،التمويل والتنمية، مج ٣٢ ، العدد٣- واشنطن، ١٩٩٤م.

٨- الحسناوي،الدكتور كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، الناشر العاتك بالقاهرة ، توزيع المكتبة القانونية بغداد،الطبعة الأولى, ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

٩- حمه غريب، تحسين ، (جون راولز فيلسوف العدالة) نظريته في العدالة ونتائج تطبيقها على القانون (القانون الدولي نموذجا)،رؤشنبير للنشر والتوزيع، سليمانية، الطبعة الأولى،٢٠٠٧م.

١٠- خدوري، د. مجيد، مفهوم العدل في الإسلام، ترجمة: دار الحصاد للنشر و التوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٨م

١١- الجنابي، د.نبيل مهدي ، عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة(٢٠٠٣_٢٠١١)(بحث مشارك في ندوة عمية المقامة في كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الواسط ، خلال الفترة١١-٢٠١١/٥/١٢.

١٢- رسول ، عابد خالد، الحقوق السياسية في الدساتير العراقية (دراسة تحليلية مقارنة على ضوء المتغيرات السياسية)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ، السليمانية ، الطبعة الاولى ٢٠١٢.

١٣- زكى احمد، بدور و الآخرون، مأزق الدستور (نقد و تحليل)، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦م.

١٤- رمزي، زكي الاقتصاد السياسي للبطالة ،تحليل لأخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة ،الكويت.

١٥- السعدي، صبري زاير ،مسألة الاصلاح الاقتصادي في العراق، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عام ٢٠٠٤م.

١٦- سن أمارتيا ،فكرة العدالة، ت: مازن جندلي،الدار العربية للعلوم ناشرون/ترجم مؤسسةبن راشد آلمكتوم،الطبعة الاولى، ١٤٣١هـ_٢٠١٠م.

١٧- سالم، عماد عبد اللطيف، الدولة والقطاع الخاص في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م.

١٨- السامرائي، هناء عبد الغفار ، ما هي قضية شطب الديون العراقية، مجلة الحكمة، العدد ٣٨ ، بيت الحكمة، ٢٠٠٤م.

١٩- صن،أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة:شوقي جلال، سلسلة عالم العرفة، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤م.

٢٠- صالح، د.مظهر محمد، السياسة المالية في العراق بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل،تقييم السياسة النقدية في العراق، بحث غير منشور، بغداد ٢٠٠٩م.

٢١- عبد السلام، د.رضا، القضاء من أجل التنمية، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مطبعة جامعة المنصورة، بدون تأريخ النشر.

٢٢- عبدالسلام، أ د رضا ، محدَّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة(دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا) ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، قسم الاقتصاد والمالية العامة، ٢٠٠٢م.

٢٣- العنبكي، د.عبداحسين محمد ، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات ، مطبعة دار الصنوبر للطباعة ،الطبعة الأولى،٢٠٠٨م، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيوت :مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.

٢٤- فرحان أحمد سلمان الاقتصاد الريعي، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ،دمشق، ٣١.

٢٥- مجموعة باحثين، مأزق الدستور نقدوتحليل، تحرير حسين بن حمزة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، الطبعة الاولى٢٠٠٥م.

٢٦- مجموعة باحثين، النفط والاستبداد(الاقتصاد الريعي للدولة الريعية، ، تحرير حسين بن حمزة ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد-أربيل- بيروت، الطبعة الاولى،٢٠٠٧م.

٢٧- منال طلعت محمود، مفهوم تنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٣م.

٢٨- نصار، هبة أحمد ،بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ،في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية تحرير جودة عبد الخالق وهناء خير الدين -دار المستقبل العربي -القاهرة، ١٩٩٤م. محي الدين ، عمرو ،التخلف والتنمية، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٧٥م.

٢٩- معتوق، مير محمود ، النظرية و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ١٩٨٩م.

٣٠- مهدي، كامل عباس ، سياسات الاحتلال الاقتصادينظر نقدية، ندوة احتلال العراق، مركز دراساتالوحدة العربية، بيروت عام ٢٠٠٤م.

٣١- منال طلعت محمود، مفهوم تنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠٠٣م.
٣٢- النقيب، حسن ، الدولة التسلطية في الشرق العرب المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م
٣٣- النجفي سالم توفيق ، التنمية الاقتصادية في العراق ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربيةعام ٢٠٠٤م .
٣٤- النجفي سالم توفيق ، مستقبل التنمية، العرا ق ..إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م .
٣٥- النجار، يحيى غني وأمال شلاش، التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، الموصل، ١٩٩١م.
٣٦- النصراوي عباس ، الاقتصاد العراقي :النفط ، التنمية ، الحروب، التدمير الآفاق،١٩٥٠-٢٠١٠م، ترجمة: محمد سعيد عبدالعزيز (بيروت دار الكنوز الأدبية،١٩٩٥م.
٣٧- نصار، هبة أحمد ،بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر ،في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية تحرير جودة عبد الخالق وهناء خير الدين -دار المستقبل العربي -القاهرة، ١٩٩٤م.

باللغة الفارسية:

٣٨- احمد واعظى،نقد وبررسى نظريه هاى عدالت ، انتشارت مؤسسه آموزشى و ثذوهشى إمام خمينى ضاث نطارش، طهران ، ضاث أول، ١٣٨٨ هـ ش.
٣٩- احمد واعظى، جان راولز از نظريه عدالت تا ليبراليزم سياسى، بوستان كتاب، مؤسسةى آموزش عالى بحر العلوم، ضاث أول، ١٣٨٤ هـ ش.

٤٠- ثاتنم هيلرى، دوطانطى واقعيت/ارزش، ترجمة:فريدون فاطمى،نشر مركز، طهران ضاث أول ١٣٨٥ هـ ش.
٤١- رابرت بي تليس، فلسفه راولز، ترجمة: خشايار ديهمى، نام أوران فرهنط، انتشارات طرح نو، تهران، تابستان ١٣٨٥ هـ.ش، ضاث أول.

باللغة الأنجليزية. الكتب:

42- Hilary Putnam,TheCollapse of fac- Value Dichotomy and other essays ,Cambridge,MA:Harvard University Presk2002
43- Martha Nussbaum. 2011. *Creating Capabilities: The women and Human Development: The Capability Approach* (Harvard University Press)2000.
44- Rawls John "A Theories of justice" oxford university press، (first published، 1971) 1999.
45- RiekoGotoh and Paul Dumouchl, Against Injustice(The new Economics of Amartya sen ، Cambridgs University press، 1982
46- Sandel Michae، liberalism and the limits of justice، Cambridgs University press، 1982.
47- Sen Amartya, Commodities and Capabilities, Amsterdam, North Holland, 1985.
48- Sen Amartya ,Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory, Philosophy and Public Affairs, 6 (1976–7).
49- Sen, Amartya, *Development as Freedom*, Oxford, Oxford University Press, 1999

50- Amartya Sen,"Capabilities, Lists, and Public Reason: Continuing the Conversation," *Feminist Economics* 10, no. 3: 2004.

51- Sen, Amartya Poverty and Famines,Oxford University press, Newdelhi,1999.

52- Sen Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

53- Sen Amartya و*The Idea of Justice*, Harvard University Press & LondonAllen Lane,2009.

54- Sen, Amartya, *Inequality Reexamined*, Oxford, Oxford University Press, 1992

55- Sen Amartya collective choice and Sochial welfare, San Francico,Holden-day,1970.

56- Sen, Amartya, *On Ethics and Economics*, Oxford, Basil Blackwell, 1987